



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

# إنعكاسات تعديل السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة الجزائر 1990 – 2017 .

تحت إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطلبة:

- البشير زايد

- يمينة فرحات حميدة

- هدى العووني

لجنة المناقشة

رئيسا

المشرف ومقررا

مشرفا مساعدا

مناقشا

أستاذ محاضر أ

أستاذ محاضر أ

أستاذ مساعد ب

أستاذة مساعدة ب

د.عدنان محيريق

د.أحمد نصير

أ. علي ذهب

أ. مداس حبيبة

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## شكر وتقدير

نحمدك ربي ونشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك،

الحمد لله الذي أعاننا وساعدنا بعفوه وسلطانه وسخر لنا الأسباب ووفقنا في إنجاز هذا العمل،

نتقدم بالشكر والاعتراف بالجميل إلى الدكتور المشرف " احمد نصير " على قبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى توجيهاته وإرشاداته القيمة

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المساعد " علي ذهب " على مساعدته في إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة الكرام " أعضاء لجنة المناقشة " على قبولهم مراجعة وتقييم البحث الذي لن

يكتمل إلا من خلال توجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

## إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي

سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع والذي أهديه:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى.. إلى سيد الخلق رسولنا الكريم... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح...

والذي العزيز

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء.. إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها...

والدتي العزيزة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي...

أخواتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع وتكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة

علمنا...

أصدقائي

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم وصاغوا لنا

علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح...

أساتذتي الكرام

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر البروفيسور عبد المجيد قدي..

شكري الجزيل وامتناني

البشير

## الإهداء

أقل ما يمكن أن أقدمه كاعتراف بالجميل للوالدين الكريمين هو ثمرة هذا  
الجهد المتواضع .

وإلى جدي الغالي بابا مكي أطال الله في عمره .

كما لا يفوتني أن أهديه إلى نروجي الغالي الذي كان المساند الأول  
والأخير والذي تعب معي كثيرا وإلى أغلى ما املك في هذه الدنيا إخوتي  
وأخواتي نرينب وسلمي وإسلام ويوسف وعبد الحميد ومحمد بهاء الدين  
وعماتي وخالاتي ليلى وكريمة وهناء وعقيلة وفريدة .

وإلى كل الزملاء وأصدقاء الصبي والجامعة وكل من جمعني بهم أو اصر

الحب والصدقة ومن جمعني بهم ذكريات جميلة .

وإلى طلبة وطالبات ثانية ماستر اقتصاد تقدي وبنكي .

بمينه .



## الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح.

﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

على ضوء هذه الآية الكريمة اهدي ثمرة عملي إلى من كانا سندي في السراء والضراء، إلى من اجتهدا وحرسا على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرني بحبهما وعطفهما وحنانهما إلى من يعجز اللسان على الثناء عليهما والقلوب عن وصف فضلهما، والديا - أطال الله في عمرهما وقدرني على مرد جزء من جميلهما.

إلى من علمتني النجاح والصبر والدة نروجي أطال الله في عمرها

إلى من علمني واخذ بيدي وأثري طريق العلم والمعرفة والدة نروجي مرحمة الله عليه

إلى من ساندني ووقف إلى جانبي وشجعني في مرحلتي إلى التميز ونجاح نروجي العزيز وابني أدم حفصهما الله

إلى من يحملوا في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي اخوتي واخواتي من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى جدة الغالية أطال الله في عمرها

إلى من عرفتهم وعرفوني وقاسموني مر الحياة وحلوها حتى صنعوا من أنفسهم إخوة لي، إلى كل من جمعني بهم

كلمة النجاح صديقاتي

إلى من هم أكرم منا مكانة شهداءنا الأبرار

إلى كل من كان النجاح طريقه، والتفوق هدفه، والتميز سبيله، طالبة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

هدى

### الملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع انعكاسات تعديل السياسة النقدية وأثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017) الهادفة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها ومن ثم تحليل وتتبع مسار هذه السياسة في الجزائر.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن السياسة النقدية مثلت انعكاسا واضحا للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر وأن الاصطلاحات الجذرية التي باشرت بها الجزائر سنة 1990 شكلت البداية الحقيقية للسياسة النقدية، حيث ركزت هذه الأخيرة بصورة رئيسية على أهم المؤشرات التي هي الركيزة الأساسية في دفع النمو وتحقيق استقرار نقدي واقتصادي ضمن هذا المحيط المتقلب.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المؤشرات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري

### **Résumé:**

Cette étude a abordé la question des conséquences de l'ajustement de la politique monétaire et son impact sur l'étude des indicateurs macro-économiques de cas de l'Algérie au cours de la période (1990-2017), qui vise à souligner l'importance de la politique monétaire et de faire face aux problèmes économiques auxquels fait face l'économie nationale, et comment atteindre les objectifs de la politique monétaire, puis analyser et suivre la voie de cette politique En Algérie .

Il a été constaté dans cette étude que la politique monétaire représentait une réflexion claire de la politique économique menée par l'Algérie et que les conventions fondamentales initiées par l'Algérie en 1990 ont constitué le véritable début de la politique monétaire, lorsque celle-ci a porté principalement sur les indicateurs les plus importants qui sont le principal pilier pour pousser la croissance et la stabilité monétaire Et économique dans cet environnement volatile .

**Mots-clés:** politique monétaire, indicateurs économiques , Économie algérienne.

# الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	الشكر
	ملخص
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
IV	قائمة الملاحق
V	قائمة الاختصارات والرموز
أ - د	مقدمة
5	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي
7	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية والنقدية
7	أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية أنواعها وأهدافها
7	1- مفهوم السياسة الاقتصادية
7	2- أنواع السياسة الاقتصادية
9	3- أهداف السياسة الاقتصادية
10	ثانياً: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية أهدافها وادواتها
10	1- مفهوم السياسة النقدية
10	2- أهداف السياسة النقدية
15	3- أدوات السياسة النقدية
18	المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي (الداخلية والخارجية)
18	أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية
18	1- مؤشر قياس التضخم
21	2- مؤشر قياس البطالة
22	3- مؤشر قياس النمو الاقتصادي
24	4- مؤشر الموازنة العامة
27	ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي الخارجية
28	1- مؤشر ميزان المدفوعات
28	2- مؤشر سعر الصرف
30	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية
30	أولاً: الدراسات العربية
33	ثانياً: الدراسات الأجنبية
34	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

34	أولاً: المقارنة مع الدراسات العربية
36	ثانياً: المقارنة مع الدراسات الأجنبية
37	ثالثاً: موقع الدراسة من الدراسات السابقة
<b>38</b>	<b>الخلاصة</b>
<b>39</b>	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي 1990 - 2017</b>
<b>40</b>	<b>تمهيد</b>
<b>41</b>	<b>المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2017 والرؤية المستقبلية 2030</b>
41	المطلب الأول: السياسة النقدية في الفترة 1990 - 2000
41	أولاً: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 - 2000
41	ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 - 2000
44	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفترة 2001 - 2009
44	أولاً: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001 - 2009
45	ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001 - 2009
46	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفترة 2010-2017
46	أولاً: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010 - 2017
47	ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010 - 2017
48	المطلب الرابع: آفاق السياسة النقدية في الجزائر ( رؤية مستقبلية 2030 )
<b>50</b>	<b>المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على أهم المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر</b>
50	المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على المؤشرات الداخلية في الجزائر
50	أولاً: أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر
52	ثانياً: أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر
54	ثالثاً: أثر السياسة النقدية على معدلات نمو الاقتصادي في الجزائر
56	رابعاً: أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة في الجزائر
58	المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على المؤشرات الخارجية في الجزائر
58	أولاً: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في الجزائر
59	ثانياً: أثر السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر
<b>62</b>	<b>الخلاصة</b>
<b>64</b>	<b>الخاتمة العامة</b>
<b>67</b>	<b>قائمة المرجع</b>
<b>73</b>	<b>قائمة الملاحق</b>

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
19	أسعار افتراضية للعامين المقارن و الأساس	(1 - 1)
35	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	(2 - 1)
36	المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية	(3 - 1)
42	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990- 2000)	(1 - 2)
45	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001- 2009)	(2 - 2)
47	تطور الكتلة النقدية في الجزائر(2010- 2017)	(3 - 2)
51	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990- 2017)	(4 - 2)
53	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990- 2017)	(5 - 2)
56	تطور معدلات النمو في الجزائر (1990- 2017)	(6 - 2)
59	تطور معدلات سعر الصرف في الجزائر (1990- 2017)	(7 - 2)
61	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990- 2017)	(8 - 2)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
57	مؤشرات المالية العامة (2012 – 2016)	(1 – 2)

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
74	وضعية رصيد ميزان المدفوعات	01
75	تطور الوضعية النقدية في الجزائر	02

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	العنوان	الرقم
GDP	الناتج الداخلي الاجمالي	1
CMS	معدل النمو البسيط	2
CMC	معدل النمو المركب	3
TCR	سعر الصرف الحقيقي	4
TCN	سعر الصرف الاسمي	5
TCNE	سعر الصرف الفعلي	6

# المقدمة

تعد السياسات الاقتصادية من أهم المواضيع التي كانت ولا تزال تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين وصانعي القرار في معظم دول العالم وقد بدأ الاهتمام بها في الأدبيات الاقتصادية بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية سببت مشكلات اقتصادية متتالية لم يألّفها العالم من قبل، مما أدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية عملت على تشخيص هذه المشكلات واقتراح طرق معالجتها. وتعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشكلات التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

إن الدور الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها، وبالتأثير على هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية جميعها أو بعضها فان السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع باعتباره عنصر من الأهداف النهائية لهذه السياسة.

أما في الجزائر نجد أنه قبل قانون النقد والقرض (90-10) كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، المعدل والمتمم بالأمر (3-11) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها، ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية، وقد طبقت السياسة النقدية تدريجيا وبصورة مفصلة في ظل سياق الاقتصاد الكلي يميز حدوث تضخم وفائض لميزان المدفوعات، ونسبة موجبة للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة، ويعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية، حيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

#### ❖ الإشكالية الرئيسية

لذلك فإن دراسة موضوع انعكاسات تعديل السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزائري تعد من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش والجدل وبناءا على ذلك وفي ظل تزايد التوجه نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن هنا وبناءا على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

**ما مدى فعالية السياسة النقدية على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 1990-2017 ؟**

وهذا ما جعلنا نطرح الأسئلة الفرعية المنبثقة من الإشكالية الرئيسية كالآتي:

- ما المقصود بالسياسة النقدية أهدافها وأدواتها؟
- ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وطرق قياسها؟
- ما هو واقع وتوجهات السياسة النقدية في ظل البرامج التنموية؟
- ما هي آفاق السياسة النقدية في الجزائر من خلال التغيرات الاقتصادية الدولية؟

#### ❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

✓ إن الاعتماد على السياسة النقدية كأداة من أدوات توجيه الاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف يمكن الوصول إليها بالسياسات الاقتصادية الأخرى.

✓ تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وطرق قياسها من خلال محتوى النظرية الاقتصادية

✓ إن ضمان نجاح السياسة النقدية يتطلب تقييم فعال للمراحل السابقة من خلال الدراسة الدقيقة للواقع والتخطيط العلمي للمستقبل.

✓ إن مستقبل السياسة النقدية في الجزائر يرتبط في جانب كبير منه بجوانب قانونية وتشريعية كدور البنك المركزي وجوانبه الاقتصادية الهيكلية تتعلق بالسياسة الاقتصادية .

#### ❖ مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيارنا لهذه الدراسة إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الشخصية ومن هذه المبررات ما يلي:

• المبررات الموضوعية: هو التعرف على أهم الآثار التي خلقتها السياسة النقدية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

• المبررات الشخصية: تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية بالإضافة إلى طبيعة التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

#### ❖ أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في:

- تحليل وتشريح العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية في الجزائر.
- إبراز أهم تطورات مؤشرات الداخلية الخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر.
- معرفة أهم الآفاق المستقبلية التي وصلت إليها الدراسة.

❖ أهمية الدراسة:

إن مسار السياسة النقدية لدولة الجزائر قد عرف تأثيرا جليا على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث أن مؤشرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية يعتبران المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ومن هنا تكمن أهمية البحث فيما يلي:

✓ إظهار أهمية السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية التي يعانها الاقتصاد الوطني.

✓ الأهمية القصوى للسياسات النقدية في الاقتصاديات العالمية.

✓ إعطاء المزج المناسب بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

❖ حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 1990-2017 ويعود اختيار هذه الفترة بسبب التعديلات الهيكلية والإصلاحات والمخططات التي جاء بها قانون النقد والقرض.

❖ وسائل جمع المعلومات والبيانات:

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

● الوسائل النظرية:

- البحوث والدراسات التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكنا؛

- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه؛

- الاستعانة بالمكتبة المركزية في الجامعة .

● الوسائل العملية:

- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها

علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص مؤشرات الاقتصادية الكلية.

❖ المنهج المتبع في الدراسة:

حتى نستطيع الإجابة على تساؤلات موضوع إشكالية الدراسة والإتمام جوانبها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفاهيمي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك والذي نستقي منه المعطيات بشتى أنواعها، واعتمدنا على المنهج التطبيقي التحليلي لتحليل المعطيات بالاعتماد على الجداول لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى تسهل للقارئ قراءتها.

❖ محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، لأجل كل هذا اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة. تناولنا في الفصل الأول مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية والنقدية كما تطرقنا إلى دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما خصصنا المبحث الثاني عرض الدراسات العربية والأجنبية ومقارنتها بدراستنا الحالية. أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية لأثر السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وواقع واتجاهات السياسة النقدية في الجزائر.

# الفصل الأول

الأدبيات النظرية للسياسة النقدية ومؤشرات

الاقتصاد الكلي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية، ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الدول في هدف أساسي وهو تحقيق النمو الاقتصادي بأسعار مستقرة ويعني ذلك تحقيق ناتج محلي إجمالي حقيقي أكبر، ومعدل تضخم منخفض ومستقر، حيث يشهد العالم في وقتنا المعاصر العديد من المتغيرات الاقتصادية على كافة المستويات العالمية والإقليمية، ولهذه المتغيرات انعكاسات على الاقتصاد الجزائري، لاسيما أن هذه المتغيرات لها علاقة أكبر بالبنك المركزي وأداء السياسة النقدية وفعاليتها وأهم الأدوات المتبعة لعلاج أهم المشكلات الاقتصادية.

لذلك سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي**

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي**

تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

**المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية والنقدية**

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائما حولها، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لهذا قومنا في هذا المطلب بتطرق إلى مفهوم كل من السياسة الاقتصادية والنقدية وإلى أهداف كل منهما.

**أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية أنواعها وأهدافها**

سوف نقوم في هذا الفرع بإبراز مفهوم السياسة الاقتصادية والتعرف على مختلف أنواعها وأهدافها كمايلي:

**1- مفهوم السياسة الاقتصادية :**

وهناك عدة تعريفات للسياسة الاقتصادية منها:

❖ **التعريف الأول:** السياسة الاقتصادية هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه.<sup>1</sup>

❖ **التعريف الثاني:** تعرف السياسة الاقتصادية أيضا بأنها الإجراءات والأدوات التي يتبعها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية.<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى.

**2- أنواع السياسة الاقتصادية:**

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، منها السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 11.

<sup>2</sup> عناية غازي، صوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1992، ص: 8.

**1-2 السياسة الاقتصادية الظرفية:** تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف . والتي نذكر منها:

**1-1-2 سياسة الاستقرار:** وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وتركيز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي، في وضعه الطبيعي(تقليل الضغوط الاجتماعية)<sup>1</sup>.

**2-1-2 سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازن، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض... الخ. وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار<sup>2</sup>.

**3-1-2 سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي<sup>3</sup>.

**4-1-2 سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

**2-2 السياسة الاقتصادية الهيكلية:** تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلا من خلال آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فان السياسة الاقتصادية انقسمت كما سبق لنا وأشرنا إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 29-30.

<sup>2</sup> رشيد بوعافية، < السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر(2000-2010) >، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص: 13.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنتائج التنمية الاقتصادية)، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010،

ص: 70.

هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.<sup>1</sup>

### 3- أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محددة لها، ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى مختلف المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيقها فيما يلي:<sup>2</sup>

**3-1 تحقيق النمو الاقتصادي :** يتحقق هذا الهدف بزيادة في الدخل القومي وفي ثروة الأمة، وذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية ويعتبر الأداة المفضلة لقياسه هو الناتج المحلي الخام، ويمكن التعبير عنه محاسبيا بالعلاقة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الخام} = \text{مجموع الاستهلاك النهائي} + \text{مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة} + \text{مجموع تغير المخزون} + \text{مجموع الصادرات} - \text{مجموع الواردات}$$

**3-2 البحث عن التشغيل الكامل:** التشغيل الكامل يعني ببساطة أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجده، وإلا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عنه بطالة، ويمكن كذلك تعريفه من منظوره الواسع بأنه التشغيل التام للطاقت الإنتاجية ( عوامل الإنتاج ) التي من بينها عنصر العمل .

**3-3 الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار:** يرتبط الاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار الأسعار، وعدم تحقيق هذا الاستقرار يؤدي إلى اختلال في توزيع المداخيل وآثار أخرى تؤثر سلبا على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والتشغيل، كما أن هذا الاستقرار يؤدي إلى التحكم في التضخم وإن كان يتعارض عنه كثير من الاقتصاديين مع أهداف أخرى مثل التشغيل.

**3-4 التوازن الخارجي:** ويعني توازن ميزان المدفوعات ويعرف بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية غالبا في سنة

**3-5 تحقيق توزيع عادل الدخل:** من أهداف السياسة الاقتصادية إيجاد شبكة اجتماعية وضممان اجتماعي يحققان درجة معينة من العدالة في التوزيع وذلك بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الاجتماعية والأفراد ولتحقيق هذه النسبة ينبغي تطبيق وجهتين في هذه العدالة :

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 33.

<sup>2</sup> عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 19-23.

- تطبيق العدالة بمفهومها الأخلاقي والإنساني والديني؛
- تطبيق العدالة بمفهومها المادي وتعني حصول كل فرد على الدخل الذي يتناسب مع قدراته ومكانته في العمل والإبداع والابتكار.

### ثانيا: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية أهدافها وأدواتها

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

#### 1- مفهوم السياسة النقدية :

وهناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

❖ **التعريف الأول:** السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

❖ **التعريف الثاني:** السياسة النقدية هي ممارسة البنك المركزي الرقابة على كمية النقود و معادلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة الاقتصادية القومية<sup>2</sup>

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والقوانين التي يتخذها البنك المركزي لكي يؤثر على العرض النقدي لتحقيق الأهداف المرسومة.

#### 1- أهداف السياسة النقدية :

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساسا في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ويمكن حصرها فيما يلي:

**1-2 الأهداف الأولية:** تتمثل الأهداف الأولية في مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير في الأهداف الوسيطة، وهي عبارة عن حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية وبين الأهداف الوسيطة. تضم هذه الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات هما<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2013، ص:90

<sup>2</sup> عمار بوزعور، مرجع سابق، ص: 95.

<sup>3</sup> صالح مفتاح، <النقود والسياسة النقدية، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)>، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003)، ص: 114

**1-1-2 مجمعات الاحتياطية النقدية:** تتضمن مجمعات الاحتياطيات النقدية كل من القاعدة النقدية ومجموع احتياطيات الودائع الخاصة والاحتياطيات غير المقترضة ومجموع احتياطيات البنوك .

-تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور المتمثلة في الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع؛

- تشمل الاحتياطيات المصرفية ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الاحتياطيات الإجبارية والاحتياطيات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. وبالنسبة لاحتياطيات الودائع الخاصة فهي تمثل إجمالي الاحتياطيات مطروحا منها الاحتياطيات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى؛

- أما الاحتياطيات غير المقترضة فهي تمثل إجمالي الاحتياطيات مطروحا منها الاحتياطيات المقترضة.

**2-1-2 ظروف سوق النقد:** تضم هذه المجموعة الاحتياطيات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.

يقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين وموافقته السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط القروض الأخرى .

وتمثل الاحتياطيات الحرة الاحتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطيات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض. بحيث تكون الاحتياطيات الحرة موجبة في حالة ما إذا كانت الاحتياطيات الفائضة أكبر من الاحتياطيات المقترضة، وإذا حدث العكس تكون الاحتياطيات الحرة سالبة

**2-2 الأهداف الوسيطة :** الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، ولهذه الأهداف فائدتين، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها فيمكن للسياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور أما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو بآخر إعلانا إستراتيجية السياسة النقدية<sup>1</sup>.

واعتمد الكنزيون والنقديون مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته باتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل استدراك ما يمكن أن ينجم من اعترافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، فالكنزيون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف ووسيط بينما اعتمد النقديون كمية النقد

<sup>1</sup> إكن لونيس، <<السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)>>، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2001-2010)، ص: 38.

كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف ووسيط وهناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي مستوى المعدلات الأساسية للفائدة وسعر الصرف والمجمعات النقدية الوسيطة<sup>1</sup>.

**2-2-1 المجمعات النقدية:** وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريبا بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي، ولهذا السبب فان السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهداف في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن ثم بشكل معلن، كنظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنجلترا وفرنسا انطلاقا من 1976 وذلك طبقا<sup>2</sup> للنقديون الذين يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريب من معدل النمو الاقتصاد الوطني، يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية كما يرون بأنه عندما يكون معدل مستقر للكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و 5% هو أفضل وسيط للأحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي يحققها.

إذا يعتقد النقديون أيضا بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي<sup>3</sup>:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار؛
  - بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت فان السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجحة عن مصادر أخرى عند حد أدنى؛
  - تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابت أو مقتربا من ذلك.
- 2-2-2 معدلات الفائدة:** إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات السياسة النقدية وتستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية.

فعلى المستوى الداخلي: تؤثر على مستوى الاستثمارات، وعلى المستوى الخارجي تؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية تؤدي إلى الاستقرار قدر

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم الأهداف الأدوات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 126.

<sup>2</sup> آكن لونيس، مرجع سابق، ص: 43.

<sup>3</sup> يوسف كمال مجّد، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص: 95.

الإمكان، ولهذا يرى بعض الاقتصاديين أن استقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الاستثمار والنمو المنتظم<sup>1</sup>.

**2-2-3 معدل الصرف:** إن معدل الصرف النقد هو مؤشر نموذجي هام ولقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينات مكانة هامة جدا، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، ولذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى وقد يكون محاربا لتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فانه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، وذلك فان الاختيار المدرك أو الغير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها<sup>2</sup>:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلياتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إليإضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات الغير القادرة على التأقلم، وهو ما يبطئ النمو وفي الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، لذلك فان الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروري في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على النقد معين، إذ لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستفيد احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Philippe Jaffre, monnaie et politiques monétaires, 4<sup>ème</sup> éd, economica, paris 1996 p: 102 – 103.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، 2005، ص: 127 – 128.

<sup>3</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 128.

**2-3 الأهداف النهائية:** إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل اتفاق من حيث عددها وهذا بالنظر لكون أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، فالسياسة النقدية عي أداة يهدف بها التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، وفي هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول المختلفة يعتره الكثير من الغموض، ليس من ناحية التحديد، ولكن من ناحية إمكانية التحقق، فنجد أن هذه الدول تعلق عليها لتحقيق أكثر من هدف، وفي هذا الشأن نجد أن الدول العربية في تشريعاتها تنص على الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة؛
- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛
- إيجاد سوق نقدي ومالي متطور؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

إلا أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة تسطر هدف نهائي ووحيد للسياسة النقدية والمتمثل في استقرار الأسعار. وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل في<sup>2</sup>:

- ✓ تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- ✓ العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛
- ✓ إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم؛
- ✓ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- ✓ العمل على توزيع العادل للدخل.

### 3- أدوات السياسة النقدية:

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تطورت وتكاملت مع الزمن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية، وتهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان، أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

<sup>1</sup> زينب زواري فرحات، <<دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية>>، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2014-2015)، ص: 12.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص: 13

### 3-1- الأدوات الكمية

**3-1-1** تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم: تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي

يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد<sup>1</sup>.

**سعر البنك:** هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات

الحكومية للمصارف التجارية، ويمثل أيضا سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية<sup>2</sup>.

**3-1-2 سياسة السوق المفتوحة:** تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية

والنقدية في السوق المالية بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها،

وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد على

عمليات الشراء بضغط نقودا في السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنه يعتمد على عمليات البيع حيث

يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع

والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط<sup>3</sup>

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك

التجارية احتياطات نقدية فائضة، أسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا اتسع

نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك

المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة

في أسعار الأوراق<sup>4</sup>.

**3-1-3 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:** هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من

التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة

بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية

الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من

<sup>1</sup> حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزي في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية 2006، ص: 16

<sup>2</sup> هيفاء غندير غندير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 40

<sup>3</sup> محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 115.

<sup>4</sup> عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيس، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 363.

نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي<sup>1</sup>.

عندما يظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان، فيزداد المعروض النقدي<sup>2</sup>.

**3-2 الأدوات النوعية:** وهي تلك الأدوات التي توجه إلى استخدام معين وليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية التي ناقشناها سابقا، وإن هذه الأدوات توجه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات علي عدة أساليب:

**3-2-1 الرقابة علي الائتمان:** وإن من وسائل هاته الرقابة ما يلي<sup>3</sup>:

- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع؛
- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، أو تطوير القاعدة الزراعية، ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك أو النشاط التجاري بهدف التقليل من التضخم، وقد طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية 1941 وفي فرنسا وفي غيرها من الدول المتقدمة كما انتقلت إلى بقية الدول ومنها الجزائر؛
- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية وتنقص بالنسبة للقروض المقدمة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية كأن يكون الأجل لقروض التنمية مثلا 18 شهرا وأن يكون للقطاعات الأخرى 12 شهرا؛
- اشتراط الحصول علي موافقة البنك المركزي في منح القروض عندما يتجاوز الائتمان حدا معينا لقطاعات اقتصادية معينة.

<sup>1</sup> راجيم حسين، النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 196.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 226.

<sup>3</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2000، ص: 259.

**3-2-2 الإقناع الأدبي:** هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية تعليمات وإشارات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة<sup>1</sup>.

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي<sup>2</sup>.

**3-2-3 السقوف التمويلية:** تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوي المأمون للتوسع النقدية والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية<sup>3</sup>.

**3-2-4 الرقابة المباشرة:** قد يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك بوضعه توجيهات وأوامر وتعليمات ملزمة للبنوك يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه في مجالات الإقراض والتوظيف ويفرض البنك المركزي جزاءات على البنوك المخالفة لتعليماته وقد يصل الأمر إلى شطب تسجيل البنك المخالف ومن هذه التعليمات على سبيل المثال لا الحصر نذكر منها ما يلي<sup>4</sup>:

- تحديد معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة؛

- تحديد نسبة معينة من رأس المال واحتياطات البنك لا تتعدها القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد؛

- تحديد النسبة بين الأصول ورأس المال والاحتياطي على مستوى كل بنك؛

- تحديد الأنشطة التي يسمح للبنوك بتمويلها.

**3-2-5 الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:** تتميز اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، 1993، ص:39.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:83.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 129 - 130.

<sup>4</sup> عمار بوزعور، مرجع سابق، ص:129.

تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي (الداخلية والخارجية)

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدد مسار الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاستناد إلى أهم أدوات السياسة النقدية لإخفاء مزيد من الدقة في تحديد تلك المؤشرات الاقتصادية ومعرفة شكل التأثير على تحقيق الأهداف المرجوة للاقتصاد الوطني.

### أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية

سنسلط الضوء على أهم المؤشرات الداخلية للاقتصاد الكلي والتي تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على السياسة النقدية سنتناولها كالتالي:

#### 1- مؤشر قياس التضخم:

التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما<sup>2</sup>.

و لقياس التضخم يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات و التي منها:<sup>3</sup>

**1-1 مؤشر سعر المستهلك CPI:** ويسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة وذلك لربطه التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين.

ويعتمد مؤشر سعر المستهلك ، ليعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة السوق، وبذلك يمكن وضع مؤشر واحد لكافة السلع والخدمات التي تضمها السلة ، كما ويمكن بناء عدة مؤشرات ، يعكس كل واحد منها مجموعة من هذه السلع والخدمات ، سواء كانت هذه المجموع تدل على تشكيلة قطاعية لمجموعة من النشاطات كسلع زراعية أو خدمات توزيعية (تجارة جملة وتجزئة ، نقل ومواصلات وخزن ، صيرفة وتأمين). أو تتناول تصنيفا إقليميا أو حسب المدن حيث يعطى مؤشر واحد لكل إقليم أو لكل مدينه .  
ويحدد مؤشر سعر المستهلك ، كما يأتي :

$$CPI = 100 \times \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الراهن (أو المقارن)}}{\text{تكلفة سلة للمنتجاتالسوق المعروضة بأسعار العام الأساس}}$$

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق،ص:272.

<sup>2</sup> خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص: 249

<sup>3</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص: 197-198

مثال تطبيقي:

إذا كان العام المقارن 2005

وكان العام الأساس 1995

الجدول رقم (1-1): أسعار افتراضية للعامين المقارن والأساس

2005			1995			محتويات السلة من السلع والخدمات
القيم	الكميات	الأسعار	القيم	الكميات	الأسعار	
200	50	4	150	50	3	1
240	80	3	160	80	2	2
225	45	5	180	45	4	3
665			490			

المصدر: من إعداد الطلبة

$$CPI(2005) = \frac{665}{490} = 1.357 \text{ أو } 135.71\%$$

نفرض بأن CPI للعام (2004) كان 127.50 % أو 1.275 وهنا فإن المعدل السنوي للتضخم يحسب كما

يأتي:

$$\rightarrow = \frac{CPI(2005) - CPI(2004)}{CPI(2004)} = \frac{1.357 - 1.275}{1.275} = 6.4\%$$

وينتقد هذا المؤشر لأنه ينحصر في أسعار عدد من السلع والخدمات، ولا يشمل كافة السلع والخدمات التي تدخل في مشتريات غالبية المستهلكين، وبالتالي فإن الناتج لا يعكس حركات أسعار تتباين من حيث الاتجاه أو المعدل. وبذلك ينفصل التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض المنتجات أو الأسر مع التحليل الكلي لحركة المستوى العام للأسعار. وبالتالي لا يساعد المؤشر المعتمد على استخدام تغييرات الأسعار لتمييز مستويات التفاوت في الكفاءة النوعية للمنتجات المعنية بالقياس.

**1-2 مؤشر السعر المرجح** : يقوم هذا المؤشر على إعطاء أوزان للأسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سنة الدراسة وذلك حسب الأهمية الاقتصادية للمنتجات المعنية، على أن تكون الأوزان متناسبة مع الإنفاق الكلي من قبل المستهلكين على هذه المنتجات. فمثلاً إذا تبين في مسح نفقات الأسرة (30%) على السكن و(25%) على الأغذية و(15%) على السيارات و(10%) على الرعاية الصحية و(10%) على التعليم و(10%) على الخدمات الاجتماعية.

نفرض أن ارتفاعا حدث في أسعار السكن بـ (15%) وفي أسعار الأغذية بـ (3%) وفي أسعار السيارات بـ (3%) وفي أسعار خدمات الرعاية الصحية بـ (2%) وفي أسعار التعليم بـ (3%) وفي أسعار الخدمات الاجتماعية بـ (3%).

$$+(0.3 \times 105) + (0.25 \times 103) + (0.15 \times 103) + (0.10 \times 102) \\ + (0.10 \times 105) + (0.10 \times 104)$$

$$31.50 + 25.75 + 15.45 + 10.20 + 10.50 + 10.40 = 103.80$$

وهنا يجري تحديد المعدل السنوي للتضخم باعتماد المؤشر السابق حسب الصيغة الآتية:

$$\rightarrow = \frac{103.80 - 100.00}{100} = \frac{380}{100} = 3.8\%$$

**1-3 مؤشر سعر المنتج :** وسمي خطأ بمؤشر الجملة وهو يشبه مؤشر سعر المستهلك (GDP) إلا أنه يختلف عن الأخير في إهمال أسعار الخدمات وعدم قياس أسعار الاستلام من قبل أصحاب الأعمال . وزيادة في الدقة يعتمد الأوزان الثابتة حسب الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو لشاحات المنتجين ضمن قطاعات معينه .

#### 1-4 خفض السعر الضمني للناتج GDP:

ويحسب هذا المؤشر الناتج GDP الحقيقي باستخدام الصيغة الآتية :

$$100 \times \frac{GDP \text{ الاسمي}}{\text{مؤشر سلاسل الأسعار}} \leftarrow$$

أو يحدد من خلال نسبة الناتج (GDP) بالعملة الجارية إلى الناتج (GDP) بالعملة الثابتة. فيتم تخفيض مستقل لكل مكون من مكونات الناتج بمؤشر سعري ملائم (لهذا المكون) ثم يتم تجميع المكونات المخفضة. وعليه يكون المؤشر متوسط متحرك مخفض يحتسب بمتواليات هندسية لسلاسل أوزان لمقارنة أسعار كافة السلع النهائية خلال سنة معينه مع أسعار هذه السلع في سنة الأساس .

#### 2- مؤشر قياس البطالة

تعرف البطالة على أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظر لحال سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، ط1، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:1.

2-1 المقياس الرسمي للبطالة: يهدف معدل البطالة إلى قياس معدل الخمول في سوق العمل، وهو عجز سوق العمل عن استخدام كافة العاملين المتاحين.

إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق المدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فانه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقاس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية :

$$\checkmark \text{ معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{قوة العمل}) * 100$$

يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة أي أن: قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

على الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا في سوق العمل<sup>1</sup>

2-2 المقياس العلمي للبطالة: من خلال هذا المقياس العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل وبالتالي يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، يتم حساب البطالة حسب هذا القانون التالي:

$$\checkmark \text{ معدل البطالة} = 1 - (\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية} / \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة})$$

تعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية في ما بين القطاعات المجتمع. متوسط الإنتاجية هو الذي يتم تحقيقه فعلا.<sup>2</sup>

### 3- مؤشر قياس النمو الاقتصادي

مقياس النمو الاقتصادي هو مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فان قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما.

<sup>1</sup> المدعون حسن، << إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية >>، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، سنة الجامعية 2015-2016)، ص: 8.

<sup>2</sup> علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دار جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 14.

**3-1 الناتج الحقيقي:** يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير، الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا القياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر<sup>1</sup>.

**3-2 الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

**3-3 متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد<sup>2</sup>.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب

**3-3-1 معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي

$$CMS = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CMS معدل النمو البسيط

$y_t$  متوسط الدخل الحقيقي في السنة t

$y_{t-1}$  متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

**3-3-2 معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

<sup>1</sup> محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص: 22.

<sup>2</sup> فتيحة بناني، << السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية >>، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009)، ص: 5-6.

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CMC معدل النمو المركب

N فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس

YN الدخل الحقيقي لآخر الفترة N

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_C t \longrightarrow CM_C t = \ln y_t - A$$

حيث:

LnY<sub>t</sub> اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t

A ثابت

CM<sub>C</sub> t المعدل النمو المركب في السنة t

t الزمن

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### 4- مؤشر الموازنة العامة

الموازنة العامة هي تقدير مفصل، ومعتمد، لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن<sup>2</sup>

#### 4-1 مراحل الموازنة العامة :

يمر إعداد الموازنة العامة بأربعة خطوات هي:

4-1-1 مرحلة إعداد الموازنة العامة: تعتبر من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة

بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على ضوءها،

<sup>1</sup> فتيحة بناي، مرجع سابق، ص: 7.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، ص: 3.

فجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها<sup>1</sup>.

**4-1-2 مرحلة اعتماد الموازنة:** تعتبر من أهم المراحل الأساسية التي تمر بها دورة الموازنة العامة، فتتفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة العامة للدولة، واعتماد البرلمان لهذا المشروع شرط ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل تنفيذه، وتعتمد هذه القاعدة على مبدأ يركز عليه علماء السياسة الميزانية وهو مبدأ أسبقية الاعتماد على التنفيذ، فعرض الموازنة العامة أمام البرلمان يدل على وضع السياسة العامة للدولة بجميع نواحيها<sup>2</sup>.

**4-1-3 مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** هي تطبيق تلك الإجراءات المتعلقة بمباشرة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة والتي أدرجت في الموازنة العامة للدولة، فيمكن للوزارات والهيئات المختلفة القيام بالبرامج والمشاريع وتسيير الخدمات التي اعتمدها السلطة التشريعية<sup>3</sup>.

**4-1-4 مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:** إن هذه العملية تسير جميع مراحلها، وذلك من أجل التأكيد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، فبعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة في التحضير والاعتماد والتنفيذ تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العمومية، ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلا، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة من أجل أن يتم التنفيذ وفقا للحدود والتوجيهات والتعليمات الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق في مختلف الأنظمة على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة<sup>4</sup>.

**4-2 مبادئ الموازنة العامة:** وهناك أربعة قواعد أساسية وهي :

من أجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وأن تكون مبنية على قواعد واجراءات وأسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لذلك من أجل إرساء مبدأ الشفافية قام فقهاء المالية العامة بوضع مبادئ تحكم الموازنة العامة للدولة، وأهم هذه المبادئ ما يلي :

**4-2-1 مبدأ سنوية الموازنة العامة:** مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في مدة اثني عشر شهرا المقبلة، على أن تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على هذا المشروع، وهذا يدل

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 30.

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 194.

<sup>3</sup> الخطيب شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 310.

<sup>4</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 347.

على إلغاء كل الاعتمادات غير المستعملة، وتوقف جباية الضرائب والرسوم في نهاية السنة التي تم أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها، ومنه يتضح لنا لأنه من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقة الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة، فيتم اعدادها وتنفيذها خلال فترة زمنية معينة وهي السنة، ومن مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة هي :

- الاعتبار السياسية فالسلطة التشريعية الممثلة للشعب تسهل لها هذه الفترة عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة قبل تنفيذها، فهذا المبرر السياسي يستلزم عرض مشروع الموازنة العامة سنويا على السلطة التشريعية من أجل المصادقة عليها وذلك يكفل تحقيق رقابة فاعلة من ممثلي الشعب على الخطة التي ستنفذها الحكومة، فنلاحظ أنه كلما زادت المدة عن السنة كلما صعبت عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي يصعب تحقيق مختلف الأهداف؛

- في حال زادت المدة عن السنة يصعب وضع تقديرات دقيقة للنفقات العامة والإيرادات العامة؛  
- تحضير الموازنة العامة والتصويت عليها يتطلب مجهودا كبيرا وفترة كافية لا تقل عن السنة، ومن جانب آخر فالتقدير لفترة تتجاوز السنة ينقص ويضعف من عملية الوقوف عن التذبذبات التي تطرأ خلا فترة تنفيذ الموازنة ومراقبتها؛  
- تمكن هذه الفترة من اجراء مقارنة بين الإيرادات والنفقات العامة بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها ومدلولاتها، ذلك ما يساعد على وضع ورسم سياسات الدولة المتبعة<sup>1</sup>.

**4-2-2 مبدأ وحدة الموازنة:** وفقا لهذا المبدأ يكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة النفقات في جانب وكل الإيرادات في جانب آخر، فلا بد للحكومة عند اعدادها للموازنة العامة أن تقوم بوضع واطهار كل من النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة ويقوم بعرضها على السلطة التشريعية من أجل اقرارها، فالحكومة تعد موازنة واحدة تحتوي على كل النفقات العامة والإيرادات العامة، مهما تعددت مصادر الإيرادات ومهما تنوعت أوجه الانفاق العام بتنوع وتعدد المؤسسات والهيئات العامة التي تنفق عليها الدولة، فذكر كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في جدول واحد ييسر ويسهل السلطة التنفيذية عملية الرقابة من جهة ويسهل على السلطة التنفيذية عملية التقدير من جهة أخرى والتعرف على رصيد الموازنة العامة للدولة، وبالتالي التعرف على المركز المالي للدولة ، أما من الناحية الاقتصادية فقاعدة وحدة الموازنة تمكن من سهولة إجراء الدراسات التحليلية لجميع بنود الموازنة مثل التعرف على نسب الإيرادات العامة والانفاق العام بالنسبة إلى الدخل الوطني، أما الميزة

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 533.

الأخرى فهي من الجانب السياسي حيث تمكن هذه القاعدة البرلمان من ممارسة عمله الرقابي على الموازنة العامة بشكل سهل ومبسط، فيمكن له أن يراقب هذه الوثيقة الموحدة بكل سهولة ويتبع مصادر الإيرادات وكل أوجه الانفاق العام<sup>1</sup>.

**4-2-3 مبدأ توازن الموازنة:** تعتمد قاعدة التوازن على ضرورة تساوي كل الإيرادات العامة العادية مع كل النفقات العامة العادية للدولة، ولا بد أن لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها، فالإيرادات العامة لا تشمل الأموال التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض أو تلك التي تحصل عليها عن طريق خلق وسائل دفع جديدة، ولقد شهدت هذه القاعدة تطورا في الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلقد كانت النظرية التقليدية السائدة في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين تقدر توازن الموازنة العامة أي تؤمن بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، فهذه النظرية كانت تتماشى مع الظروف السائدة في تلك الفترة فكان دور الدولة يقتصر على إدارة المرافق العامة، وكانت فكرة النظرية الحيادية الاقتصادية راسخة في تلك الفترة فالموازنة العامة في ظل الفكر الكلاسيكي هي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الانفاقية ووسائل تدبير الأموال الضرورية لهذا الانفاق خلال مدة زمنية ( السنة )، وذلك دون النظر لأي من المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد، فتوازن الموازنة عند الكلاسيك هو توازن حسابي يستلزم التساوي بين إجمالي النفقات والإيرادات العامة، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 التي أعقبتها الحرب العالمية الثانية، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة لأنه في المالية العامة الحديثة تزايد نطاق دور الدولة وزاد نطاق تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا ظهرت المالية الوظيفية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المختلفة، بحيث يمكن لها زيادة نفقاتها أو خفضها أو تأثير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تبعا للأحوال الاقتصادية التي تسود الدولة، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة توازن الموازنة العامة صفتها واصبحت الموازنة العامة للدولة يمكن أن يكون رصيدها موجبا أو سالبا في بعض الأحيان يكون متوازيا، وذلك وفقا لما يتماشى مع الأحوال الاقتصادية للدولة<sup>2</sup>.

**4-2-4 مبدأ عدم التخصيص:** وأساس هذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين من أجل تغطية نفقة معينة، ولكن تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحد في الجانب الآخر لقائمة النفقات العامة، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فلا يجوز تخصيص إيراد معين من أجل تمويل

<sup>1</sup> جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص: 83

1Blinder Alan, The Economics of public Finance the BrookingInstitution; wessington, 1974

انفاق معين، فتخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها زيادة إلى ذلك فقد يؤدي إلى الاسراف، إذا كان حجم الإيراد المخصص للإنفاق العام كبيراً أو قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة، فأساس هذه القاعدة يبين لنا كيفية توزيع الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ولكن تستوجب تجميع الإيرادات العامة ثم توزيعها على جميع أوجه الانفاق وذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه القاعدة تساعد في تحقيق المساواة بين جميع النفقات دول الميل لنفقة على حساب نفقة أخرى، فهذه القاعدة ترمي لتوجيه إجمالي الإيرادات العامة من أجل تمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة ودون تخصيص<sup>1</sup>.

### ثانياً- مؤشرات الاقتصاد الكلي الخارجية

سنسلط الضوء على أهم المؤشرات الخارجية للاقتصاد الكلي والتي تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على السياسة النقدية سنتناولها كالتالي:

#### 1- مؤشر ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات المالية والنقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة<sup>2</sup>، وان من مكونات ميزان المدفوعات مايلي:

**1-1 الميزان التجاري:** ويعبر على صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، فإذا حدث العكس ذلك يعني حدوث عجز، ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات<sup>3</sup>.

**1-2 حساب رأس المال:** يحتوي هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات وينقسم إلى قسمين: تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل وقصيرة الأجل<sup>4</sup>

**1-3 حساب التسوية الرسمية (الاحتياطيات الدولية):** يقصد بها صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، وتتم التسوية الحسابية (العجز أو الفائض) بواسطة التحركات في الحسابات الجارية أو في عناصر

<sup>1</sup> فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2001، ص: 69.

1. Bernard Guilochon, Annie Kaweck, Economie Internationale: Commerce Et Macroéconome, Dunod, paris, 5éms Edition 2006, p 188

<sup>3</sup> أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص: 165

<sup>4</sup> بلقاسم منهوم، <> أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009)، (شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013)، ص: 24.

الاحتياطات الدولية، وبهذا يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، أبيضد ثوازن بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة.<sup>1</sup>

ولتوضيح وضعية رصيد ميزان المدفوعات انظر الملحق رقم:1

**2- مؤشر سعر الصرف:** يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية . وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف :

**1-2 سعر الصرف الاسمي :** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض.<sup>2</sup>

**2-2 سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>3</sup>، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN. Pus}{Pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي

P<sub>us</sub>: مؤشر الأسعار بأمريكا

P<sub>dz</sub>: مؤشر الأسعار بالجائر

تعطينا P<sub>us</sub> / 1\$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما TCN / P<sub>dz</sub> فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجائر. وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.

**2-3 سعر الصرف الفعلي:** يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية(الإطار العام)، ط1، دار ومكتبة حامد، عمان، 2003، ص: 110.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 103.

<sup>3</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص: 24.

أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز LASPEYRES للأرقام القياسية

$$TCNE = \left\{ \sum_P Z_P X_0^P (e_t^p / e_t^r) / \sum_P X_0^P (e_0^p / e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P INER_{PR} \times 100$$

حيث:  $(e^{er})_0$   $(e^{er})_t$  سعر صرف عملة بلد  $p$  بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$  مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 105

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

في حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث هناك الكثير من الدراسات والبحوث التي أنجزت والتي تناولت موضوع السياسة النقدية والمؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر وفي بقية الدول محل الدراسة .

**المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية**

حسب ماتم الاطلاع عليه من دراسات سابقة في هذا الموضوع من دراسات عربية وأجنبية وبشكل جزئي مايلي:

**أولا: الدراسات العربية: وتضم:**

**1- دراسة صديق وداد، أثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، 1970-2014**، مذكرة شهادة ماستر، في تخصص : مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014  
قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما هي آثار تغيرات أسعار الصرف على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 ؟  
هدفت هذه الدراسة إلى :

- كيفية تأثير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتأثيرها على الكتلة النقدية، ومن ثم الكشف على العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية وسعر الصرف إضافة إلى ذلك محاولة دراسة انعكاسات تغيرات أسعار الصرف .  
ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي :

- سياسة الصرف المنتهجة في الجزائر هي نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة أقرب لنظام الربط منه من نظام التعويم؛

- تعتبر أحد الدعائم والركائز الأساسية لنجاة الإصلاحات اللازمة للانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، هو التسيير السليم والفعال لسعر الصرف والحفاظ على مستوى المثالي من حجم الكتلة النقدية المتداولة؛

- يعتبر سعر الصرف واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية .

**2- دراسة علواني عمر، زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، سنة الجامعية 2015-2016 .

قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هدفت هذه الدراسة الذي :

توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛

- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي؛

- معرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري لسياسة النقدية .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي :

- هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حيث أن السياسة النقدية من خلال مختلف أدواتها

تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي؛

- ضرورة تدخل البنك المركزي خاصة في الدول النامية لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة

لتشجيع الادخار ودعم المنشآت القاعدية لتشجيع الاستثمار؛

- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية

المعتمدة.

**3- دراسة صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر**

**2011/1990، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص : مالية وبنوك، سنة جامعية**

**2012-2013 .**

قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات ؟

هدفت هذه الدراسة إلى :

- معرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة اختلالات الجزائر؛

- تحديد مفهوم السياسة النقدية وأدواتها بصورة مختصرة وتعريف ميزان المدفوعات ومكوناتها وعلاقتها بالسياسة

النقدية؛

- إبراز دور أدوات السياسة النقدية أثرها على ميزان المدفوعات إبراز دور أدوات السياسة النقدية أثرها على

ميزان المدفوعات في الجزائر.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي :

- مساهمة السياسة النقدية في إصلاح وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات؛  
- مساهمة سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الأسعار المحلية بما يسمح بتحقيق التوازن بين الصادرات و الواردات .

**4- دراسة خليفة فايزة، شنافي خديجة، دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد كمي، سنة جامعية 2014-2015 .

قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير السياسة النقدية ممثلة بمتغيرها عرض النقود على معدل التضخم في الجزائر ؟  
هدفت هذه الدراسة إلى :

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم والسياسة النقدية؛
- إبراز أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر؛
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم .  
وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي :
- تكمن فعالية السياسة النقدية في مدى قدرتها للتأثير على مجال النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف التي تسعى إليها والمتمثلة في تحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي والاقتصادي؛
- لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة وإنما هي ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول النامية؛
- للتضخم آثار سلبية خطيرة على الصحة الاقتصادية لذلك يخضع لاهتمام كبير من قبل الدول، فمن المهم معرفة مسار تطور الأسعار والتنبؤ بالمختلف الصدمات المؤثرة عليها.

**5- دراسة أوكيلي الهام، مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة، حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، سنة جامعية 2016-2017 .

قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى :

محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ومحاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة .

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي :

- السياسة النقدية لها تأثير مباشر وفعال على السياسة الاقتصادية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني، وان هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد؛

- السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل؛

- لقد تمكنت الجزائر من تخفيض معدل البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال مختلف التدابير والإجراءات لمحاربة البطالة التي تعلق أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية: ومنها:

1-Benoît Malbranque , Les effets de la politique monétaire sur laprise de risque des banques commerciales en Europe dans France Document de recherche , ING Luxembourg 2013.

جاءت فكرة هذه الدراسة لبحث عن العلاقة بين السياسة النقدية وتطبيق البنكي، الذي يسمح بقياس مدى أهمية الساسة النقدية في مواجهة الضبابير وظروف عدم التأكد في أوروبا، حيث أن إشكالية البحث المتعلقة بالسياسة النقدية كأداة لتسهيل أداء البنوك التجارية في أوروبا حيث تم الاستنتاج أن هناك علاقة وطيدة جدا بينهما، وهي تستحق الاهتمام المعتم بصفتها مهنة للبنوك.

2- Guillaumont Patrick, Guillaumont Sylviane , Les enjeux des politiques monétaires dans les pays en développement dans France, Document de recherche, Revue d'économie financière, Document généré le 25/09/2015.

الهدف من خلال البحث المزايا والمخاطر لاختيار القروض والدور الخاص للبنك المركزي في الدول النامية، فهو يقوم بدور المراقبة على البنوك التجارية وأثبت كيف يمكن اعتبار السياسة النقدية التضخمية كوسيلة فعالة لتغيير الهيكل الداخلي للأسعار.

3-Muhammad Naveed Tahir ,Essays On Inflation Dynamics And Monetary Policy In A Globalzed Worldin France Recherche Paper , Université Lumière – Lyon 2 , Le 20 Décembre 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العوامة على حركية التضخم وردود فعل السياسة النقدية من خلال عالم يتميز بالعوامة وقد شملت ثلاث محاور:

- **المحور الأول:** البنك المركزي ليس مسؤول عن التعاملات بمعدلات التبادل في الأسواق الاقتصادية الناشئة التي يظهر فيها سلوك التضخم؛
  - **المحور الثاني:** طبقت السياسة النقدية دراسة تطبيقية على الدول البرازيل، كوريا، تشيلي باستخدام قاعدة البيانات الخاصة بتلك الدول؛
  - **المحور الثالث:** قامت السياسة النقدية بإسقاط الدراسة على نفس البلدان باستخدام مؤشر آخر (الناتج الداخلي الخام) وذلك من أجل الوصول إلى كيفية البحث عن المنهج يستخدم كأداة لقياس العملة المالية.
- 4- Kouamé Désiré Kanga, Essais sur l'impact des mesures de politique monétaire non conventionnelle dans la zone euro dans France ,Document de recherche , Université D'orléans, Le 25 Janvier 2017
- هذا البحث يقترح تقييم نظري وتطبيقي للسياسة النقدية غير توافقية في ظل بيئة غير متجانسة :
- **المحور الأول:** ركزت السياسة النقدية على تكاليف القروض، حيث أثبتت الدراسة أن الآثار المباشرة عادة ما تكون محدودة غير أن معايير القياس تكون فعالة في مصاحبة هذه السياسة بمعدل فائدة صفري ( معدل الأسعار غير المباشرة)؛
  - **المحور الثاني:** ركزت آثار السياسة بمنحنى معدل الفائدة فأثبتت الدراسة أن هذه المقاييس تسمح بتخفيض الأعباء في كل الحالات الانتقال غير متكافئ بين البلدان وعبر الزمن؛
  - **المحور الثالث:** فحص النتائج على المستوى الكلي والمالي لهذه السياسة بحيث صاحبة هذا الانتقال بارتفاع أسعار الأصول مصاحبة انخفاض معدلات الفائدة بسبب ذلك أدى إلى ارتفاع تكاليف التمويل هذا ما بعث النشاط المالي للبنوك؛
  - **المحور الرابع:** طبقت السياسة النقدية نموذج التوازن العام من خلال عرض الطلب.

#### **المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سنحاول في هذا الجزء مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا الحالية وأبرز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، وذلك من خلال:

**أولاً: المقارنة مع الدراسات العربية:** يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة في الجدول التالي:

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للسياسة النقدية ومؤثراته الاقتصاد الكلي

جدول رقم (1-2): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية.

الدراسة الحالية	الدراسات العربية					موضوع الدراسة
	الدراسة 05	الدراسة 04	الدراسة 03	الدراسة 02	الدراسة 01	
انعكاسات تعديل السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزائري	مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة	دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم	دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات	أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	أثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية	
إظهار أهمية السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاشي الاقتصاد الوطني	محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ومحاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة	إبراز اثر السياسة النقدية على التضخم	معرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة احتلال ميزان المدفوعات	معرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للسياسة النقدية	كيفية تأثير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتأثيرها على الكتلة النقدية	الهدف
الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2017-1990	-	2014-1990	2011-1990	2014-1990	2014-1970	فترة الدراسة
تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	طريق معالجة الموضوع
التركيز على أهم المؤشرات الاقتصادية في السياسة النقدية وجعلها الركيزة في دفع النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	السياسة النقدية في الجزائر لم تولى الاهتمام بمستويات التشغيل	تكمّن فعالية السياسة النقدية في مدى قدرتها للتأثير على مجال النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها والمتمثلة في تحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي والاقتصادي	مساهمة السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات	تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة	يعتبر سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المنغصبات الاقتصادية وتحسينها سواء في الدول المتقدمة أو النامية	النتائج الموصل إليها

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة، حتى وإن اشتركت في موضوع الدراسة أو أحد موضوعاته إلا أنها اختلفت في فترة الدراسة وعينتها المدروسة وطريقة

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي

معالجتها للموضوع، ورغم ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى وجود علاقة بين المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

ثانيا: المقارنة مع الدراسات الأجنبية: تجرى مقارنة بين الدراسات الأجنبية المختارة والدراسة الحالية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): مقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات العربية				الدراسة الحالية
	الدراسة 04	الدراسة 03	الدراسة 02	الدراسة 01	
إظهار أهمية السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تعيش الاقتصاد الوطني	تحليل الآثار المباشرة على تكاليف الاقتراض	تحليل تأثير العولمة على حركية التضخم	الدور الخاص للبنك المركزي للدول النامية والبحث عن المزايا والمخاطر لاختيار القروض	البحث عن العلاقة بين السياسة النقدية وتطبيق البنكي	هدف الدراسة
الجزائر	فرنسا	فرنسا	فرنسا	فرنسا	عينة الدراسة
تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	طريق معالجة الموضوع
التحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	تحليلي	النتائج الموصلة إليها
التركيز على أهم المؤشرات الاقتصادية في السياسة النقدية وجعلها الركيزة في دفع النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	تحسين المنافسة عن طريق النشاط المالي للبنوك من خلال السياسة النقدية	تحليل تأثير العولمة على حركية التضخم وردود فعل السياسة النقدية	البحث عن المزايا والمخاطر لاختيار القروض والدور الخاص للبنك المركزي	تحليل وتوضيح العلاقة بين المتغيرين ( السياسة النقدية والتطبيق البنكي)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يمكن أن نقول هناك فرق بين الدراسة المحلية والدراسات الأجنبية، ويكمن هذا الفرق في طريقة المعالجة أي أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع بالمنهج التحليلي، بينما الدراسات السابقة فضلت النموذج، بالإضافة إلى اختلاف عينة الدراسة.

ثالثا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

هناك تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث التصرف الى كل من المتغيرات والمؤشرات الكلية والعوامل المؤثرة فيها وتحديد العلاقة بينها وبين السياسة النقدية بالإضافة إلى معرفة التطور للكتلة النقدية إلا أن الاختلاف برز في فترة الدراسة وكذا النماذج المستخدمة حيث أن دراستنا اعتمدت على المنهج التحليلي، وهذا لانتخاذ مؤشرات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية كمتغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل.

الخلاصة :

إن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأكيد أن لها أهداف وأدوات ففي ما يخص الأهداف فإنها تصنف إلى أهداف أولية تتمثل في مجتمعات واحتياطات نقدية وظروف سوق النقد، وأهداف وسيطية تتمثل في معدل الفائدة سعر الصرف والمجتمعات النقدية وأهداف نهائية أهمها استقرار الأسعار، محاربة البطالة وتحسين المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكبح من معدلات التضخم.

وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وأخرى نوعية أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وأما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض، الودائع الخاصة، الإقناع الأدبي، معدلات الفائدة وسعر الصرف.

ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع وإدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية إعطاء الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحثية حيث عززنا دراستنا وذلك من خلال طرحنا لبعض الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية ومقارنتها بالدراسة الحالية التي لديها أوجه تشابه واختلاف من ناحية المتغيرات المدروسة والفترات الزمنية .

حتى نفهم العلاقة أكثر بين المتغيرين السياسة النقدية و مؤشرات الاقتصاد الكلي سنستخدم الأسلوب التحليلي، وهذا ما سيبينه الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر السياسة النقدية على

مؤشرات الاقتصاد الكلي 1990-2017

### تمهيد:

تعتبر مؤشرات الاقتصاد الكلي عن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، وفي نفس الوقت فهي تمثل مؤشرات تنافسية بين الدول، حيث أنها تعبر عن الرفاهية التي وصل إليها الاقتصاد، وتوضح المشهد العام لوضعية التنمية للبلد المعني بالدراسة، وتتمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي في (البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة).

وتسعى الجزائر إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال سياستها المختلفة من أجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخفض البطالة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل، وبما أن السياسة النقدية هي عبارة عن الأداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي فإن توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على الأدوات المختلفة لهذه السياسة بما يتناسب ويتماشى مع الوصول لهذه الأهداف.

ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

**المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2017 والرؤية المستقبلية 2030**

**المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر**

### المبحث الأول: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2017 والرؤية المستقبلية 2030

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي تنعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مساندة هذه التطورات قامت الجزائر بالعديد من تغييرات المؤسساتية والهيكلية على مستويات عدة.

#### المطلب الأول: السياسة النقدية في الفترة 1990-2000

تعتبر الفترة ما بين 1990-2000 فترة حرجة في الاقتصاد الجزائري، فهي فترة التي حاولت فيها الجزائر الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر اقتصاد السوق وهذا من خلال إتباعها لعدة إجراءات أهمها محاولة جلب القروض والاستثمارات وجلب الشراكات الخارجية في مجال الاقتصاد هذا من أجل النهوض بالاقتصاد ومحاولة التوازن الاقتصادي والمحافظة على استقرار الأسعار، ومن أهم الخطوات التي مرت بها الجزائر هي قانون النقد والقرض 10/90 الذي جعل البنك المركزي هو السلطة النقدية للدولة.

#### أولاً: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000

عرفت هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 تغييرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات، والانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق بهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وصولاً إلى قانون النقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة، إذ تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات الدولية، للحصول على قروض ومساعدات ولجأت السلطات الجزائرية إلى إبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو مايسمى برنامج التعديل الهيكلي، والذي تم على مرحلتين : مرحلة التثبيت الهيكلي سنة 1994-1995 ومرحلة تعديل الهيكلي سنة 1995-1998<sup>1</sup>.

#### ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، فبصدور قانون النقد والقرض 90-10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، فالتوجه الأساسي للسياسة النقدية خلال الفترة الأولى، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدي نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى

<sup>1</sup> إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 169

المؤسسات العامة<sup>1</sup>، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في سنتي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازن، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

وفي هذه الفترة كذلك تم دخول الجزائر للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاتفاق القرض الموسع أو مايسمى ببرنامج التعديل الهيكلي في 22 ماي 1945 إلى 21 ماي 1998 وينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانياة للقرض المتوسط والطويل مع نادي باريس ولندن، ويعمل البرنامج على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وكذلك إدخال نظام مزادات القروض عن طريق مناقصات وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي وكأداة أساسية غير مباشرة.

● تحليل تطور الكتلة النقدية: سيتم تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري بالتطرق الى العرض النقدي من خلال هاته الفترة.

الجدول رقم (1-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2000)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود *M <sub>1</sub>	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي **M <sub>2</sub>	ودائع (CNEP)	العرض النقدي ***M <sub>3</sub>	نسبة العرض النقدي من PIB%
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.00	85.62	428.5	77.29
1991	157.20	167.79	324.99	90.27	415.27	99.41	513.47	59.56
1992	184.85	184.86	369.71	146.18	515.90	115.20	634.1	59.00
1993	211.31	235.59	446.90	180.52	627.42	135.82	759.42	63.83
1994	222.98	252.84	475.83	247.68	723.51	151.54	865.41	58.18
1995	249.76	269.33	519.09	280.45	799.54	174.54	974.08	48.58
1996	290.88	298.21	589.09	325.95	915.04	213.51	1128.56	43.91
1997	337.62	333.70	671.57	409.94	1081.51	298.96	1380.47	49.65
1998	390.42	435.95	826.30	766.09	1592.39	304.98	1897.37	67.04
1999	439.99	465.18	905.18	884.16	1789.34	335.51	2124.85	65.61
2000	484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53	355.7	2378.23	57.67

Source: élaboré selon les informations

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie statiques de la balance des paiements 1990-2005 hors série. Juin 2006.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث إقتصادية عربية، العدد: 41، شتاء 2008، الكويت، ص:

(\*) عرض النقود  $M_1$  = النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب

(\*\*) العرض النقدي  $M_2$  = عرض النقود  $M_1$  + الودائع لأجل (شبه النقد)

(\*\*\*) العرض النقدي  $M_3$  = العرض النقدي  $M_2$  + ودائع (CNEF)

الملاحظ من الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي  $M_1$  وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي انتقلت من 270.08 مليار دج سنة 1990 إلى 475.83 مليار دج سنة 1994 وهو ما يمثل تضاعفا تقريبا 2 مرة، والملاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 134.94 مليار دج إلى 222.98 مليار دج أي بمقدار 85.04 مليار دج، وبخصوص الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت هي أيضا من 135.14 مليار دج إلى 252.84 مليار دج.

أما العرض النقدي  $M_2$  فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 نموا يقدر ب 23%، ليحقق سنة 1990 قيمة 343 مليار دج وهي ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 التي حققت 723.51 مليار دج، نتيجة لارتفاع ودائع الأجل بحيث حققت سنة 1990 ما قيمته 72.92 مليار دج لتصل سنة 1994 إلى 247.68 مليار دج. ولقد عرف العرض النقدي انخفاضا من 77.29% إلى 59% بين سنتي 1991-1992 وذلك نتيجة للاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه في سنة 1993 ارتفع العرض النقدي بنسبة 63.83% من الناتج المحلي الخام لتتخف سنة 1994 بنسبة 58.18% من الناتج المحلي الخام.

ونلاحظ كذلك أن عرض النقود  $M_1$  شهدت ارتفاعا منذ سنة 1995 نتيجة ارتفاع النقود الائتمانية (الأوراق النقدية) والودائع تحت الطلب، حيث انتقلت من 519.09 مليار دج سنة 1995 إلى 1048.18 مليار دج سنة 2000 وأما تفسير النقود الائتمانية التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (93-94) وبرنامج (95-98) وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة التسعينات وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا، ويعود ذلك إلى سيادة أسعار فائدة موجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها.

ولقد سجل العرض النقدي  $M_2$  خلال الفترة (1994-2000) تباطؤ في النمو باستثناء سنة 1998، لتنتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995 إلى 2022.53 مليار دج سنة 2000، كما أن شبه النقود أصبحت تمثل

أكبر حصة من الكتلة النقدية  $M_2$ ، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، لتحقيق 280.45 مليار دج سنة 1995 إلى 884.16 مليار دج سنة 1999.

أما العرض النقدي  $M_3$  فهو في تزايد مستمر من 1995 إلى غاية سنة 2000 حيث انتقلت قيمته من 974.08 مليار دج إلى 2378.23 مليار دج والتي مثلت نسبة 48.58% إلى 57.67% خلال الفترة، والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو  $M_2$  وخاصة أشباه النقود، وعرفت سنة 1997 نموا ملحوظا لودائع صندوق التوفير والاحتياط، والتي بلغت قيمتها 299998.96 مليار دج بحيث تزامنت مع عودة أسعار الفائدة الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك.

#### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفترة 2001-2009

تعتبر هذه الفترة مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث نعتبرها فترة البجوحة المالية التي كانت لدى الدولة الجزائرية وحاولت فيها الجزائر الاستفادة من هذه الأموال بنهوض أكثر بالاقتصاد ودعم المشاريع والتركيز على العمالة الداخلية، لكن ظهر جليا أن البترول هو الركيزة الأساسية لهذه البجوحة، حيث أظهرت الأزمة المالية 2008-2009 عجز كبير لدى الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات الجزائرية في الجانب الاقتصادي.

#### أولا: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009

عرفت هذه الفترة الممتدة من 2001-2009 بجبوحة مالية كبيرة وذلك راجع إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ومن الملاحظ عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هاذين البرنامجين الاقتصاديين الذي تبين لنا أن المحروقات لا تزال تمثل أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي. ومع ظهور الأزمة المالية 2008-2009 أثرت بالسلب على المؤشرات الكلية الداخلية والخارجية وبالأخص على الموازنة العامة حيث بلغ العجز فيه إلى 500 مليار دج، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المرجوة الوصول إليها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة الجرائد البشرية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد: 1، مارس 2017، ص: 37

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009

تعتبر الفترة 2001-2009 هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 إذ تعززت مؤشر الاقتصادي الكلي بشكل إيجابي خلال الفترة<sup>1</sup>، ولكن نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في هاته الفترة بالأخص سنتي 2008-2009 بلغت نسبته 4.86% و 5.7% وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو خلال هاته الفترة.

• تحليل تطور الكتلة النقدية (2001-2009): من خلال هذا سيتم التطرق إلى تحليل الكتلة النقدية للفترة

من خلال العرض النقدي للاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية

الجدول رقم (2-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2009)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M <sub>1</sub>	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M <sub>2</sub>	ودائع ( CNEP )	العرض النقدي M <sub>3</sub>	نسبة العرض النقدي من % PIB
2001	577.2	661.4	1238.6	1235.0	2473.6	106.4	2580	66.88
2002	664.7	751.7	1416.4	1485.2	2901.6	109.4	3011	71.70
2003	781.3	862.1	1643.4	1656.0	3299.4	130.1	3429.5	70.91
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	158.3	3802.6	63.75
2005	921.0	1516.6	2437.6	1632.9	4070.5	276	4346.5	59.16
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	335.8	5163.4	61.77
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	378.7	6373.3	66.98
2008	1540.0	2965.2	4505.2	1991.0	6496.2	459.8	6956	62.82
2009	1829.3	2541.9	4371.2	2228.9	6600.1	572.9	7173	72.28

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 5، ديسمبر 2017، ص: 11-

14

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 13، ماي 2011، ص: 11-14

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M<sub>1</sub> وهذا راجع إلى زيادة أسعار الفائدة الموجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها بالإضافة إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001.

<sup>1</sup> محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأصراها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد: 10، 2012، ص: 147

ولقد سجل العرض النقدي  $M_2$ ، للنمو من جديد سنة 2002 وذلك بمعدل 22% مقابل 13.03% سنة 2000. ومر ذلك هو تحسن أسعار النفط، وفي السنوات الموالية قامت السلطة النقدية بإتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في مرحلة لاحقة، وفي ظل التوسع النقدي المتواضع جدا بل ووجود تقلص في السداسي الأول من سنة 2009 واستمرار التضخم الذي حقق سنة 2009 معدل 5.7%. أما العرض النقدي  $M_3$  فهو في تزايد مستمر حيث انتقلت قيمته من 2580 مليار دج سنة 2001 إلى 7173 مليار دج سنة 2009.

والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو  $M_2$  وخاصة أشباه النقود إلا أن قيمة ودائع الصندوق خلال سنة 2004 لتحقق 158.3 مليار دج وتعود على الارتفاع خلال سنة الموالية لتحقق صندوق القيمة السابقة أي بقيمة 276 مليار دج سنة 2005 لتستمر في زيادة ونمو مرتفع. وعلى العموم يبقى المجمع النقدي  $M_2$  هو الذي يعبر عن السيولة الحقيقية.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفترة 2010-2017

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2017 تطورات هامة جدا، وذلك بعد وقوع الأزمة المالية العالمية 2008 مما أدى السلطات النقدية الجزائرية بقيام تعديلات خاصة بقانون النقد والقرض.

### أولا: واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2017

عرفت هذه الفترة الممتدة من 2010-2017 حالة ركود اقتصادي بعد وقوع الأزمة العالمية في الفترة السابقة (2008-2009) حيث لم تستطع السياسة النقدية معالجة هاته الأزمة حيث كان جليا على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية التي تم دراستها، مما أدى إلى تغيير مسار السياسة النقدية لتحقيق أهدافها واعتبارها للتضخم الهدف المحدد للسياسة النقدية وذلك ابتداء من الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر (10-4) الصادر في 2010/08/26 والمعدل والمتمم للأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي ومرجع للسياسة النقدية، ومن خلال مختلف المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال الفترات السابقة وذلك باللجوء إلى مشروع الصيرفة الإسلامية من أجل امتصاص كتلة كبيرة من الأموال التي تدور خارج المنظومة المصرفية، وذلك راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل بالربا.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2017

بعد ظهور الأزمة المالية في سنتي 2008-2009 عرفت السياسة النقدية العديد من التحولات بسبب هاته الأزمة التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر إلا أن أخطر الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من انخفاض الطلب العالمي على المحروقات في ظل الأزمة النفطية الكبيرة في تلك الفترة، حيث كانت السياسة النقدية في السنوات الأخيرة تعاني من عدم التحكم في إرساء السيادة الوطنية وذلك راجع إلى إصلاح قانون النقد والقرض وانخفاض احتياطات العملة الصعبة، وظهور عجز في ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة حيث بلغت أعلى قيمة له 27.54 ولذلك حاولت الجزائر الاتجاه للصيرفة الإسلامية كأفق مستقبلي للخروج من هاته المشاكل الاقتصادية بالأخص مشكلة ارتفاع معدلات التضخم.

• تحليل تطور الكتلة النقدية (2010-2017): ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2010-2017)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقدية الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M <sub>1</sub>	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M <sub>2</sub>	ودائع ( CNEP )	العرض النقدي M <sub>3</sub>	نسبة العرض النقدي من % PIB
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.3	8162.8	735.4	8898.2	79.56
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	1034	10963.2	82.64
2012	2952.3	4729.1	7681.4	3333.6	11015	1349	12364	68.0
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	1301.3	13242.8	71.7
2014	3658.9	5918.0	9576.9	4083.7	13660.6	1483.3	15143.9	79.3
2015	4108.1	5136.3	9244.4	4443.4	13687.8	1244.6	14932.4	81.9
2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3	1164.4	14980.7	79.4
2017	4822.6	5097.5	9920.1	4653.7	14573.8	1090.4	15664.2	-

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 29، مارس 2014، ص: 11-

14

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 29، ديسمبر 2017، ص: 11-

14

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M<sub>1</sub> تواصل في الارتفاع خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 5638.5 سنة 2010 ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 9920.1 سنة 2017 وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب.

ونفس الشيء بالنسبة للعرض النقدي  $M_2$  بالرغم من تراجع في قيمة الودائع لأجل أما العرض النقدي  $M_3$  فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هاته الفترة حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دج سنة 2010 إلى 15664.2 مليار دج سنة 2017، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

ولتوضيح تطور الوضعية النقدية في الجزائر انظر إلى الملحق رقم 2:

#### المطلب الرابع: آفاق السياسة النقدية في الجزائر (رؤية مستقبلية 2030)

في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا وهذا من خلال تجسيد نموذج نمو اقتصادي جديد الذي تم الإعلان عنه مؤخرا ويكون على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب5.6% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة (آفاق 2030).

\* المرحلة الأولى (2016-2019): تركزت هذه الفترة على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

\* المرحلة الثانية (2020-2025): فمن أهداف تدارك الاقتصاد الوطني والتحاقه بركب الاقتصاد، وتليها المرحلة الثالثة (2026-2030) والتي يكون فيها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن المستهدفة، حيث في مجال الإصلاحات المقترحة في إطار المؤسساتي (مناخ الأعمال)، فتضمنت تسريع الإصلاحات وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد، وهذا من خلال تحسين عائدات جبائية عادية حتى يتسنى تغطية مجمل نفقات التسيير، وكذلك إسهام الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للنتائج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030 يرافقها تحديث في إصلاح القطاع الزراعي بما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع زيادة التوجه نحو التصدير<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق عرضه من أهم المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي وما لها من أهمية كبيرة وتأثيرها على إجراءات السياسة النقدية والاقتصادية، سنقوم بإعطاء رؤية مستقبلية حول آفاق مؤشر التضخم في الجزائر لما له من أهمية كبيرة على الاقتصاد الجزائري كونه من أكثر المؤشرات التي تعاني منها الجزائر الأزل وفي الوقت الحالي، وتكون السياسة النقدية أكثر فعالية لما تأخذ العلاقة بين الأهداف والمعايير المستخدمة في تلك السياسة وتلعب الشفافية دور مهم في سوق الأسهم وفي سياسة البنك المركزي، إذ تكون هي المسؤولة عن كل النتائج

<sup>1</sup> أحمد نصير، يونس زين، مداخلة بعنوان: تحديات وآفاق النظام المصرفي الجزائري نحو التوجه إلى البنوك الإسلامية في ظل مقترحات النموذج الاقتصادي الجديد رؤية 2030، مقدمة للملتقى الدولي حول: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، المنعقد يومي 16-18 أبريل 2018، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص: 12-14.

المتوقعة من خلال أداء السياسة النقدية والمواضيع الإستراتيجية التي تعالجها وفي مقدمتها استهداف التضخم من جهة، فاستهداف التضخم يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في طريق نجاح السياسة النقدية بحيث الانتقال من المجاميع النقدية الكلية إلى مجاميع النقدية الحقيقية يمر عبر تحديد معدلات التضخم التي كلما كانت في انخفاض كلما نقصت الهوى بين المجاميع الاسمية (النقدية) والمجاميع الحقيقية، وهذا ما يحمل البنك المركزي درجة مصداقية البنك والبنوك التجارية في تحقيق معدلات التضخم مقبولة.

من هذا المنطلق لابد من توضيح المعدلات الحالية والمعدلات التي يستهدفها البنك المركزي لتقييم أداء السياسة النقدية، فخلال السنوات 2000-2009 كان متوسط معدل التضخم يقدر ب 3.13 % أما سنوات 2009-2019 فمتوسط التضخم يقدر ب 4.98 %، ومن المتوقع أن يكون معدل التضخم المستهدف حتى سنة 2030 بمقدار -0.59 %

وفي الأخير نسلط الضوء على أهمية إتباع الجزائر لمنظور الصيرفة الإسلامية لما لها من تأثير إيجابي على المنظومة المصرفية الجزائرية وذلك راجع إلى الطبيعة الفكرية للشعب الجزائري ومعتقداته حول عمل البنوك التجارية، أما من أهم أهداف السياسة النقدية في ظل نظام الاقتصادي الإسلامي وفي غياب سعر الفائدة هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها بين الزيادة والنقصان يؤثر على الحالة الاقتصادية يتأثر بها، ولهذا اهتمت الدراسة الإسلامية بالنقود وثبات قيمتها حتى تؤدي وظائفها كوسيلة للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والآجلة ومستودع للقيمة على خير وجه، لكي لا يحدث تقلبات في الاقتصاد أو يحول القوة الشرائية لصالح طبقة على حساب أخرى حتى لا يحتل التكامل والتضامن الاجتماعي في جماعة المسلمين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1998

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية على أهم المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر  
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال المؤشرات الداخلية والخارجية للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

### المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على المؤشرات الداخلية في الجزائر

من خلال الدراسة النظرية للسياسة النقدية وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية سنحاول من خلال هذا المطلب تبسيط الضوء على تأثير السياسة النقدية على هذه المؤشرات الداخلية ودراسة تطوراتها خلال الفترة 1990-

2017

### أولاً: أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على مؤشر التضخم نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تسجيل معدل قياسي للتضخم لم يبلغه من قبل 0.34% سنة 2000 وقد قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، كما تميزت سنوات القرن الحادي والعشرين بدورة توسع نقدي كان مصدره تنفيذ الموجودات الخارجية ولاسيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت الكتلة النقدية بعنوان  $M_2$  مؤكدا الاتجاه الهيكلي المميز للعشرية، كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض أسعار المحروقات الأزمة المالية 2008-2009، وارتفاع أقل حدة من المعدلات التي عرفها النمو النقدي الذي بلغ مثلا سنة 2007 حوالي 24.2%، والتي تعتبر ذروة العشرية، علما أن معدل التوسع في هذا المجال كان جد مرتفع 22.3% منذ بداية هذه العشرية، وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز .

كما تم اعتبار التضخم هدفا محدد للسياسة النقدية، وهذا في نهاية هذه العشرية، وذلك ابتداء من الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر رقم (10-04) الصادر في 2010/08/26 والمعدل والمتمم للأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض . وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي وصریح للسياسة النقدية، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومن ثم تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية .

وبالإضافة إلى الوسائل المختلفة التي يقوم بها بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة، ودورها في إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي، ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة واستمرار فائض الادخار عن الاستثمار

كميزة هيكلية للاقتصاد الجزائري، في صندوق ضبط الإيرادات رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية التجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات) ودورها في تخفيف التنفيذ.

ومنه فإن للسياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر وتعزيزه للأدوات غير المباشرة في إدارته لها وكذلك الدور الذي تمارسه الخزينة العمومية من خلال الزيادة في الموارد المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تخفيف التنفيذ، كل ذلك ساهم في تخفيض معدل التضخم .

من خلال استعراضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى ترشيد الانفاق العام والتحكم في استقرار الأسعار لمحاربة الفجوة التضخمية .

والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (2-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم %	4.86	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.40
السنوات	2017								
معدل التضخم %	5.6								

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على:

- الديوان الوطني للإحصائيات

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015-2016

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا في كل من السنوات 1990-1996 ثم شهد انخفاض ملحوظا سنة 1997-1999 وتعتبر سنة 2000 هي التي برز الانخفاض لمعدل التضخم بها إلى أدنى حد له بنسبة حوالي 0.3 % وهو المعدل القياسي الأدنى الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ويعود إلى العديد من الأسباب :

- التحكم في السياسة النقدية؛
- التوازنات المالية الخارجية المحققة؛
- صيغة السلع المستوردة من الخارج؛
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجية.

أما خلال الفترة 2001-2009 لاحظ تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ سنة 2001 نسبة 4.2% وذلك راجع إلى الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لتنمية الكتلة النقدية (2001-2004) ثم عاود الارتفاع سنة 2005-2009 حيث بلغ نسبة 5.7% سنة 2009 وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو، أما خلال الفترة 2010-2017 لاحظ ارتفاعا سنة 2012 ليبلغ حدود 9.89% وهو أعلى معدل خلال العشرية الأخيرة وذلك نظرا للارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة.

### ثانيا : أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على معدلات البطالة نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، ولتحليل مشكلة البطالة والتشغيل خلال هذه العشرية، نجد أن معدل البطالة عرف انخفاضا محسوسا ( بحسب الإحصاءات الرسمية للديوان الوطني للإحصاءات) سنة 2000 و2010 على التوالي 29.5% و10% ولعل من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسده فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية<sup>1</sup> :

- برامج الشبكة الاجتماعية؛
- الأنشطة ذات المنفعة العامة؛
- المنحة الجزافية للتضامن؛
- برامج عقود ما قبل التشغيل، وجهاز الإدماج المهني؛
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة؛
- برنامج الإنعاش الاقتصادي، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة .

إلا أن المعدلات والأرقام الخاصة بالبطالة في الجزائر، والتي تختلف من مصدر إلى آخر تجعل من الصعوبة بمكان على الباحث الحكم على مدى الانخفاض الفعلي بمعدل البطالة، في ظل عدم التأكد من دقتها ومصداقيتها، إلا أنه يمكن القول أن مشكلة البطالة تظل المشكلة الرقم واحد في الجزائر بسبب مخزون الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا، والمقدرين بحوالي 250000، 300000 طلب عمل جديد من الشباب، كما أن صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية التي تزيد على 140 مليار دينار بسبب طبيعة مناصب العمالمستحدثة،

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون وآخرون، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 278

والتي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة، كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي، بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5% بشكل متسق حتى يمكن تسريع وتأثر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة<sup>1</sup>.

لذا يمكن القول في الأخير إن السياسة النقدية لم تتمكن كذلك من تحقيق هدف التشغيل في الفترة محل الدراسة، رغم الانخفاض المهم في معدل البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 11.7% سنة 2017، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق السلطات لبرنامجين تنمويين من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا برنامج دعم النمو (2005-2009) وهي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكنزوية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال والقيام بتنشيط الاستثمار، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة<sup>2</sup>.

ومن خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر سعت للرفع من حجم الانفاق خلال فترة الدراسة وذلك بهدف الرفع من مستويات الاستثمارات من خلال البرامج التنموية بهدف توفير فرص العمل وتقليل معدل البطالة.

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (2-5): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة %	29.29	29.80	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	11
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	11.30	10.20	10.00	10.00	9.7	9.3	9.0	10.6	11.6
السنوات	2017								
معدل البطالة %	11.7								

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- موقع بنك الجزائر [www.banc-of-algeria.com](http://www.banc-of-algeria.com)

<sup>1</sup> ملكية بجات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007)، ص: 276

<sup>2</sup> صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر، 1990-2000، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003، ص: 238

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة للجزائر عرفت تزايدا خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغ في سنة 1990 نسبة 19.70% ليرتفع سنة 1994 إلى نسبة 24.36% وواصلت ارتفاعها إلى أن وصلت إلى نسبة 29.80% سنة 2000، تبقى المعدلات مرتفعة بالرغم أنه في سنة 1995 إلى تخفيض معدلات إعادة الخصم من أجل زيادة الإقراض قصد تحفيز الاستثمار إلا أن هذه الإجراءات باءت بالفشل وذلك لعدم وجود استثمارات جديدة من جانب المؤسسات العامة والخاصة.

أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت النسبة 27.30% ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلوى الأخرى لتصل في نهاية 2009 إلى 10.20% و 2010-2011 إلى 10.00% وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في سنوات الأخيرة 2012-2017 نلاحظ انخفاض معدل البطالة في سنة 2012 لتبلغ نسبتها 9.7% 2013 على 9.3% و 2014 إلى 9.0% وهذا راجع إلى الوضعية الحرجة التي عرفتتها أغلب معدلات التوازن الاقتصادي والمالي نتيجة على ارتباط الاقتصاد هيكليا بأسعار النفط وهو المورد الأساسي لتمويل المشاريع الاقتصادية.

ثم عاودت الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى أن بلغت سنة 2017 نسبة 11.7%.

### ثالثا: أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن أن يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية<sup>1</sup>. فالنمو الاقتصادي قد يكون متأنيا من التوسع الأفقي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، أو ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، كما قد يكون ناجما عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لرأس المال، ويختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لمقياس النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر، وما بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستوى وكيفية استخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، وهي: عنصر العمل، وعنصر رأس المال، والتقدم التقني<sup>2</sup>.

ولتحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال العشرية، فإننا نلاحظ أنه يتميز بنوع من الاستقرار، بالغا أقصاه سنة 2003، أي 6.9%، وفي المتوسط يساوي 3.6%، وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لا يبرر أن

<sup>1</sup> خليفة محمد ناجي حسن، مرجع سابق، ص:7.

<sup>2</sup> العباس بلقاسم، حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية، جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط)، الكويت، العدد 98، ديسمبر 2010، ص:12.

يكون النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بل إنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، ويظل قطاع المحروقات مهيمنًا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل في المتوسط 30% من الناتج الداخلي الخام 34.7% مقابل 39.2% وتمثل إيرادات المحروقات أكثر من 66% من إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2010 مثلاً، كما أن نصيب قطاع المحروقات في القيمة المضافة ارتفع مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ 40% أما قطاع الصناعة خارج المحروقات، فإنه غير منافس وغير متنوع، ويمتاز بمعدل نمو سالب في المتوسط، حيث يقدر بحوالي 0.9% سنوياً وقد انخفضت حصتها في الناتج الداخلي الخام من 10.6% إلى 7.3% ثم 6.6% واستمر الانخفاض سنة بعد أخرى حتى بلغت 4.7% سنة 2008 لترتفع النسبة قليلاً بين 5.0% و 5.7% كما أن النمو في القطاع الزراعي يتوقف على مدى ملائمة الظروف المناخية، وهو ما حصل وذلك بتحقيق نمو يساوي 20% من حيث الحجم، وهو الأعلى في العشرية، وكذا قطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهذه كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر .

ونشير هنا إلى أهمية الاستثمار العمومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يمثل المتوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي 8.3% و 15.2% وهو يعتبر أعلى معدل بين البلدان النامية. وإضافة إلى تزويد البلد بالبنية التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، فإنه يعمل على تحفيز الأنشطة والنمو في قطاعات البناء والأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها، مثل مواد البناء والمقالع والمناجم، وقطاع المياه والطاقة<sup>1</sup>. من خلال ما استعرضنا سابقاً نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى رفع معدل النمو من خلال البرامج التنموية لتحقيق عوائد تغطي حجم الانفاق .

إذا كان معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فإنه عرف تذبذبات كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup>Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2010, p.87

الجدول رقم (2-6): تطور معدل النمو الاقتصادي 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو %	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو %	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5	3.8	3.3
السنوات	2017								
معدل النمو %	2.8								

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على:

- موقع بنك الجزائر [www.banc-of-algeria.com](http://www.banc-of-algeria.com)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو عرفت تذبذبا في السنوات الأولى 1990-1994 حيث أنها عرفت نمو موجبا سنة 1992 فقط بنسبة 1.8% وفي السنوات السالبة الأخرى كان السبب راجع إلى بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال السنوات الأخيرة.

في حين أن معدل النمو سنة 1995 إلى 2010 عرف النمو ارتفاعا حيث بلغ متوسطه 3.325% إثراء برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي.

أما خلال السنوات الأخيرة 2015-2017 عرف تذبذبا لارتباطه الكبير بأوضاع السوق البترولية.

#### رابعاً: أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة في الجزائر

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الميزانية تأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيرا إذا أخذ على حدي، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيرا، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة. لذلك فإن الغير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأن يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية بسبب السياسة النقدية الانكماشية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نعيم دفور، الياس شاهد، مداخلة بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في معالجة العجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مقدمة للملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، المنعقد يومي 13-14 مارس 2018، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، الجزائر.

من خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تعاني من عجز متواصل، ويعزي هذا العجز إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة والصندوق النقد الدولي .

ونوضح تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 1990-2016 كالآتي:

كان رصيد الميزانية في سنة 1990 في حالة عجز وقد تم تخفيض قيمة العجز من 70.4 مليار دينار سنة 1993 إلى فائض 81.47 مليار دينار سنة 1997، عرفت هذه الفترة سياسة حذرة في إدارة المالية العامة، وخلال سنة 1998 ظهر عجز في الموازنة بقيمة 100 مليار دينار وهذا العجز راجع إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة والصندوق النقدي الدولي، وفي سنة 1999 لوحظ وجود فائض في رصيد الموازنة لا يتجاوز 1000 مليار دج إلا في سنة 2006 تعدها بنسبة قليلة وفي سنتي 2009-2010 ظهر عجز في رصيد الموازنة حيث بلغ سنة 2009 عجز ب 500 مليار دج وسنة 2010 بلغ 0.95% من إجمالي الناتج الداخلي.

أما باقي السنوات سنتناولها بإسهاب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): مؤشرات المالية العامة 2012-2016



المصدر:

-التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

نلاحظ من خلال الشكل الذي يبين المؤشرات المالية العامة من 2012 إلى 2016، حيث نلاحظ خلال سنة 2012 أن النفقات أكبر من الإيرادات الذي يدل على وجود عجز مالي الذي بدوره ظهر جليا وبصورة واضحة على كل من رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخزينة.

أما في سنة 2013 فنلاحظ وجود أو بروز وضع توازني بين النفقات والإيرادات وفي نفس الكفة، ونلاحظ أن الرصيد الإجمالي ورصيد الميزانية قريب من نقطة الصفر (النقطة التوازنية)، وفي سنة 2014 نرى أن قيمة النفقات فاقت 6000 مليار دينار وقيمة الإيرادات أقل من 6000 مليار دينار مما أحل بالوضع التوازني في سنة 2015. أما خلال سنة 2015 فبلغت قيمة النفقات 7656.3 مليار دينار وقيمة الإيرادات بلغت 5103.1 مليار دينار حيث حققت عجز بقيمة 60.92 مليار دينار، وكذلك نلاحظ أن قيمة الرصيد الإجمالي للخزينة ورصيد الميزانية خلال سنة 2015 هي السنة التي لاحظت أكبر قيمة حققها العجز النقدي لرصيد الموازنة. أما في سنة 2016 نلاحظ بقاء الوضع على حاله أي عجز في الموازنة ولكن بنقصان طفيف في قيمة العجز الذي حققته خلال سنة 2015 حيث بلغت قيمة الإيرادات 5042.2 مليار دينار والنفقات 7383.6 مليار دينار.

وفي الأخير نرى أن الميزانية أو الموازنة العامة في حالة عجز مالي في آخر السنوات وهذا يؤثر بالسلب على الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على المؤشرات الخارجية في الجزائر

من خلال الدراسة النظرية للسياسة النقدية وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على تأثير السياسة النقدية على هذه المؤشرات الخارجية ودراسة تطوراتها خلال الفترة 1990-2017

#### أولاً: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في الجزائر

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وميزان التجاري في ميزان المدفوعات، ومن خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، ولذلك فإن عددا كبيرا من الدول تولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية. وتستخدم هذه الآلية في الدول النامية والمتقدمة وضمن برامج الإصلاحية لتنشيط صادراتها، إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، فمثلا تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيرة في الخارج مما يستقطب رأس مال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية. ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر على الصادرات ووضوح الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي.

من خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى الرفع من سعر الفائدة الحقيقي من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الرفع من الطلب على العملة المحلية .

الجدول رقم (2-7): تطور معدل سعر الصرف في الجزائر 1990-2017

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
58.73	57.70	54.74	47.66	35.05	23.34	21.83	18.47	8.95	معدل سعر الصرف
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
69.29	72.64	73.27	72.06	77.39	79.68	77.21	75.25	66.57	معدل سعر الصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
110.90	100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.40	72.64	64.58	معدل سعر الصرف
								2017	السنوات
								110.97	معدل سعر الصرف

المصدر: من أعداد الطلبة بناء على:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2008-2010-2013

- النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية 1996 وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه، ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدأ فيها تحسن للوضع المالي الصافي والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 لتفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56 مقابل الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

ونلاحظ أن سعر الصرف في السنوات الأخيرة 2015-2017 في تزايد وذلك راجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر كإنخفاض أسعار البترول.

#### ثانيا: أثر السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر

لتوضيح أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، ولتحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة فإننا نسجل وبعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة مع المؤسسات المالية الدولية، واستعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ، حيث سجل الرصيد الخارجي الجاري رصييدا موجبا قدره 9.14 مليار وقد واصل في التحسن، حيث بلغ 34.45

<sup>1</sup> تقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 58

مليار دولار وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي، ويساوي بذلك ضعف الفائض المسجل والبالغ 17.73 مليار دولار وقد تدعم كل ذلك بواسطة المحيط الدولي المؤاتي في مجال تطور أسعار المحروقات، حيث فاق سعر البرميل من البترول عتبة 145 دولار للبرميل خلال ، وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني لصادرات المحروقات لأن سقوط أسعار هذه المنتجات يؤثر عمليا في قدرته الادخارية، بينما لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في تلك السنة. كما سجلت عنصرا جديدا من عناصر المشاشة تمثلت بالقفزة المسجلة في مستوى واردات السلع والخدمات بعد الارتفاع الكبير في هذا المجال المسجل، وخاصة واردات سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة وهذا بسبب الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين، وذلك نتيجة لارتفاع وتيرة إنجاز برنامج الاستثمارات العمومية. وقد استرجع الميزان التجاري وتيرته التصاعدية بمبلغ يقدر بـ 18.20 مليار دولار فقط، وهو يعكس حدة الصدمة الخارجية التي حصلت، وهذا كله بفضل تحسن سعر البترول، بالغا ذروة متوسطة قدرها 92.82 دولار للبرميل مقابل 62.26 دولار للبرميل وقد انتقلت صادرات المحروقات إلى 56.12 مليار دولار، والتي تجرها المنتجات نصف المصنعة، محتتمة بمبلغ 0.97 مليار دولار مقابل 0.77 مليار دولار، كما تزايدت واردات السلع من جانبها بشكل طفيف، تحت تأثير الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تقليص المديونية الخارجية الذي اكتمل قبل مجيء الأزمة المالية الدولية أصبح رصيد المدفوعات الجاري هو العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية، كما يتواجد حساب رأس المال من جهته في فائض، مع اقتضاره على بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عكس السنوات السابقة .

إذن وكمحصلة، فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري طيلة العشرية فوائض معتبرة، وإن سجل انخفاضا في تلك الفوائض أو حتى تم تسجيل عجوزات، والسبب ناتج أساسا من الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية ، وكذا إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية.

لذا يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع المحافظة على الاستمرار في استقرار ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

نستنتج من خلال ما استعرضنا سابقا أن السياسة النقدية في الجزائر سعت إلى تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات المالية، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول وهو المكون الأساسي لصادراتها.

<sup>1</sup> Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2008,p,65, [http:// www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm); 25/04/2018

الجدول رقم (2-8): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الحساب الجاري	ميزان رأس المال	ميزان المدفوعات
1990	3.11	12.88	-9.77	1.35	-1.75	-0.22
1991	4.67	12.44	-7.77	2.4	-1.89	0.50
1992	3.21	11.51	-8.30	1.30	-1.07	0.23
1993	2.42	10.41	-7.99	0.80	-0.81	-0.1
1994	-0.26	8.89	-9.15	-1.84	-2.54	-4.38
1995	-0.16	10.26	10.10	-2.24	-4.09	-6.32
1996	4.13	13.22	-9.09	1.25	-3.34	-2.09
1997	5.69	13.82	-8.13	3.45	-2.29	1.16
1998	1.51	10.14	-8.63	-0.92	-0.83	-1.74
1999	3.36	12.32	-8.96	0.02	-2.40	-2.38
2000	12.30	21.65	9.35	8.93	-1.36	7.57
2001	9.61	19.09	9.48	7.06	-0.87	6.19
2002	6.7	18.71	12.01	4.37	-0.71	3.66
2003	11.14	24.47	13.32	8.84	-1.37	7.47
2004	14.27	32.22	17.95	11.12	-1.87	9.25
2005	26.81	46.38	19.57	21.72	-4.78	16.84
2006	34.06	54.74	20.68	28.95	-11.22	17.73
2007	34.24	60.59	26.35	30.54	-0.99	29.55
2008	40.66	78.59	37.99	34.45	2.54	36.99
2009	7.79	45.19	37.40	0.40	3.46	3.86
2010	18.21	57.09	38.88	12.16	3.17	15.32
2011	25.96	72.89	46.93	17.76	2.37	20.14
2012	20.17	71.74	51.57	12.42	-0.36	12.05
2013	9.39	64.71	54.98	0.83	-0.86	0.13
2014	0.32	59.99	59.67	-9.43	3.55	-5.88
2015	-18.08	34.56	-52.65	-27.29	-0.25	-27.54
2016	-20.13	29.31	-49.44	-26.22	0.19	-26.03
*2017	-11.15	24.75	-35.9	-16.92	0.55	-16.37

Source: élaboré selon les informations

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1990-2005 hors série. Juin 2006.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 13، ماي 2011، ص: 14/11

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، العدد: 40، ديسمبر 2017، ص: 14/11

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل عجزا خلال الفترة 1990-1999 ما عدا السنتين 1991-1992 حيث بلغ قيمته 0.50 مليار دولار في سنة 1990 و 0.23 مليار دولار في سنة 1992. أين اقترب من حالة التوازن وقد حقق فائض في سنة 1997 بقيمة 1.16 مليار دولار . أما خلال الفترة 1990-2013 حقق ميزان المدفوعات فائضا حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بما يعادل 36.99 مليار دولار، ثم تحول ميزان المدفوعات من حالة فائض إلى حالة عجز في كل من السنوات 2014-2015-2016 حيث بلغت قيمتهم على التوالي 5.88، 27.54، 26.03 مليار دولار.

الخلاصة:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بمجموعة من التطورات والتغيرات ففي الفترة 1990-2000 فقد شهدت مجموعة من الإصلاحات واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ويعد هذا القانون نقطة جوهرية في إصلاح النظام المصرفي، أما الفترة 2000-2017 فقد اتبعت الجزائر سياسة توسعية، وبعد أن وصلت إلى الانهيار بسبب انخفاض أسعار النفط قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم وأبرمت عدة اتفاقيات، وقد تم إتباع السياسة صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية، ومنذ سنة 2000 عرفت الجزائر عدة تحولات مع ارتفاع أسعار البترول استطاعت تسديد ديونها الخارجية وشكلت قاعدة صلبة من الاحتياطات الأجنبية، ساعدت هذه الاحتياطات على تقليل من حدة انخفاض أسعار النفط، ويرى المفسرين الاقتصاديين ضرورة توجيه الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتبع الصيرفة الإسلامية لما لها تأثير إيجابي على المنظومة المصرفية في إطار سياسة تنويع في الاقتصاد الوطني وإصلاح هيكله وهذا من خلال تجسيد نموذج نمو اقتصادي جديد.

الخاتمة

شغلت السياسة النقدية جزءا كبيرا من اهتمامات الباحثين ورأسمي ومقرري السياسات الاقتصادية، ومثلت مجالا خصبا في مناقشة وتحليل أبعاد وآثار الفعل الاقتصادي للمتغيرات المرتبطة بالنقد، حيث تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الأولية والوسيطية والنهائية وبالنسبة للجزائر فإن مسار السياسة النقدية يعكس طبيعة الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة منذ مطلع الاستقلال، أين تم تغييب لأي دور فعال للسياسة النقدية بالإضافة إلى تهميش دور البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية.

ومن سنة 1990 ظهرت معالم السياسة النقدية فيما يتعلق بأدوات والأهداف التي لا تختلف كثيرا عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، فقد شهد ذلك استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مع بداية التوجه نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، فاستخدم معدل إعادة الخصم للتقييد وتوسيع منح القروض، أما الاحتياطي القانوني فرغم أحداث هذه الأداة في سنة 1994 إلا أنها لم تطبق فعلا إلا منذ سنة 2001، في حين عملية السوق المفتوحة لم تطبق إلا مرة واحدة وبصفة تجريبية سنة 1996، حيث تعتبر السوق النقدية فضاء تدخل بنك الجزائر بأدواته لتمكنه من ضبط العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

إن تقييم فعالية السياسة النقدية في الفترة التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية بوضع تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية خصوصا المؤشرات الداخلية والخارجية حيث ساعد ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري.

#### ❖ اختبار صحة الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة

#### 1- الفرضية الأولى : توجيه الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف يمكن الوصول إليها بالسياسات الاقتصادية

الأخرى، فقد تم اثبات صحتها من خلال الفصل الأول، فالسياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي يمارسها البنك المركزي في الرقابة على كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهدافها باستخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة .

#### 2- الفرضية الثانية : والتي مفادها تتمثل أهم مؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وطرق قياسها من خلال

محتوى النظرية الاقتصادية، فقد تم اثبات صحتها في الفصل الأول حيث تعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية من الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية يتوقف على محتوى النظرية الاقتصادية .

**3- الفرضية الثالثة :** إن ضمان نجاح السياسة النقدية يتطلب تقييم فعال للمراحل السابقة من خلال الدراسة الدقيقة للواقع والتخطيط العلمي للمستقبل، فقد تم اثبات صحتها في الفصل الثاني.

إن المراحل التي مرت بها السياسة النقدية والتقييم الفعال لها من خلال التخطيط والواقع التي مرت بها مراحل السياسة النقدية أدى إلى نجاح وضمن فعالية السياسة النقدية .

**4- الفرضية الرابعة:** إن مستقبل السياسة النقدية في الجزائر يرتبط في جانب كبير منه بجوانب القانونية والتشريعية كدور البنك المركزي وجوانبه الاقتصادية الهيكلية تتعلق بالسياسة الاقتصادية ككل وجوانب أخرى كترامات الأخطاء في السياسات الاقتصادية السابقة ومالية من تأثير على صيغة الاقتصاد الوطني، فقد تم اثبات صحتها في الفصل الثاني

إن الأخطاء المرتكبة من قبل السياسات الاقتصادية السابقة وما لها من تأثير على صيغة الاقتصاد الوطني، أدى إلى القيام بتعديلات كبيرة من الجانبين القانوني والتشريعي للسياسة النقدية من أجل تحقيق أهدافها والذهاب إلى آفاق مستقبلية صحيحة لأجل نجاعة الاقتصاد الوطني .

#### ❖ نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصا منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السلطة النقدية عنصرا أساسيا، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

- متغيرات السياسة النقدية ليست هي المتغيرات الوحيدة التي يمكنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإنما تلعب دورا كبيرا ومهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأنه لا يمكن فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية بصفة نهائية.

- لا يمكن حصر مكونات السياسة النقدية في الكتلة النقدية بنسبة 100 % وإنما متغير الكتلة النقدية هو العامل الرئيسي والأساسي للسياسة النقدية.

- المؤشرات الاقتصادية الكلية هي نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة

- العمل على بناء نماذج احصائية تساعد على تحديد العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وأدوات السياسة النقدية .

• أهمية إتباع الجزائر لمنظور الصيرفة الإسلامية لما لها من تأثير إيجابي على المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث اهتمت الدراسة الإسلامية بالنقود وثبات قيمتها حتى تؤدي وظائفها على أحسن وجه.

#### ❖ توصيات الدراسة:

يقتضي علينا في نهاية هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردتها كما يلي:

- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملا لاستقرار النقدي والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.
- على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة واستقرار السوق النقدي.
- إدراج السياسة المالية مع السياسة النقدية، بحيث تؤثر السياسة النقدية على النقود أما السياسة المالية على الإيرادات، وبالتالي تحقيق فعالية أكبر لاستقرار النقدي.
- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية والتي شرعت منذ سنة 1990، وعدم ربطها بالأوضاع المالية والنقدية للبلاد.

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة وإعادة تفعيل أداة معدل الخصم من أجل حصول تنوع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية التنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية.

#### ❖ آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعميق بالبحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبنت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- آثار وانعكاسات السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا .
- انعكاسات تعديل السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصادية الكلية (دراسة قياسية بين الجزائر وتونس)
- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر وتونس)

# قائمة المراجع

الكتب :

1. أندراوس عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
2. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
3. بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
4. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
5. حسن خليفة محمد ناجي، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.
6. حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. حشيش عادل أحمد، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2001.
8. رشدي مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، ط6، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 1996.
9. ساكر محمود العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
10. سيد علي عبد المنعم، العيس نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
11. شحادة الخطيب، شامية أحمد زهير، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
12. صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان 2013.
13. طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
14. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنتائج التنمية الاقتصادية)، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
15. عباس علي، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط1، دار ومكتبة حامد، عمان، 2003.
16. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2013.
17. عبد القادر محمد علاء الدين، البطالة، ط1، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر، 2003.
18. عبد الوهاب علي، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دار جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
19. عدون ناصر دادي وآخرون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
20. عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.
21. غازي عناية، ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1992.
22. غندير غندير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
23. فوزي فرحات، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2001.
24. قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
25. كامل فهمي حسين، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزي في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، المملكة العربية السعودية 2006.
26. الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

27. كمال محمد يوسف, السياسة النقدية المصرفية الإسلامية, دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, 1996.
28. معروف هوشيار, تحليل الاقتصاد الكلي, جامعة البلقاء التطبيقية, ط1, دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن, عمان.
29. مفتاح صالح, النقود والسياسة النقدية (المفهوم الأهداف الأدوات), ط1, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, 2005.
30. ملاك وسام, النقود والسياسات النقدية الداخلية, دار المنهل اللبناني, بيروت, لبنان, 2000.
31. مندور أحمد, مقدمة في الاقتصاد الدولي, دار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 1990.
32. الموسوي ضياء مجيد, الاصلاح النقدي, دار الفكر للنشر, الجزائر, 1993.
33. الوادي محمود حسين, تنظيم الإدارة المالية, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2010.
34. الوزني خالد, الرفاعي أحمد, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, دار وائل للنشر, عمان, الأردن, 2003.

المذكرات :

35. بناي فتيحة, <<السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة نظرية >>, (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك, جامعة محمد بوقرة بومرداس, السنة الجامعية 2008-2009).
36. بوعافية رشيد, <<السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر, دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر(2000-2010)>>, (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2010-2011).
37. زواري فرحات زينب, <<دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية>>, (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, تخصص بنوك, جامعة الوادي, 2014-2015).
38. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2007).
39. لوئيس إكن, <<السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)>>, (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3, 2001-2010).
40. المدهون حسن, <<إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية>>, (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي, سنة الجامعية 2015-2016).
41. مفتاح صالح, <<النقود والسياسة النقدية, حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)>>, (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2003).
42. منهوم بلقاسم, <<أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات(دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009)>>, (شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران, 2012-2013).
43. بجات مليكة, إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1970-2005), (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

المجلات :

44. بن علي بلعزوز, طيبة عبد العزيز, السياسة النقدية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006, بحوث اقتصادية عربية العدد: 41, الكويت, 2008.
45. شلغوم عميروش, فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015), مجلة الجرائد البشرية, جامعة جيجل, الجزائر, العدد: 1, مارس 2017.

46. العباس بلقاسم, حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية, جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط), الكويت, العدد 98, ديسمبر 2010.

47. مسعي محمد, سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأصراها على النمو, مجلة الباحث, جامعة قاصدي مرياح, ورقلة, العدد: 10, 2012.

47. مفتاح صالح, أهداف السياسة النقدية في الجزائر, 1990 - 2000, مجلة العلوم الإنسانية, العدد: 1, جامعة محمد خيضر, بسكرة ديسمبر 2003.

#### الملتقيات:

48. دفور نعيم, شاهد إلياس, مداخلة بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في معالجة العجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014, مقدمة للملتقى الدولي حول: البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي, المنعقد يومي 14 - 13 مارس 2018, جامعة 8 ماي 1945, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قلمة, الجزائر.
49. نصير أحمد, زين يونس, مداخلة بعنوان: تحديات وأفاق النظام المصرفي الجزائري نحو التوجه الى البنوك الاسلامية في ظل مقترحات النموذج الاقتصادي الجديد رؤية 2030, مقدمة للملتقى الدولي حول: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي, المنعقد يومي 16 - 18 أبريل 2018, جامعة العلوم الإسلامية العالمية, عمان, الأردن.

#### التقارير :

50. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
51. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
52. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
53. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

#### الكتب الأجنبية:

54. Bernard Guilochon, Annie Kawecki, Economie Internationale: Commerce Et Macroéconome, Dunod, paris, 5éms Edition 2006
55. Blinder Alan, The Economics of public Finance the Brooking Institution; wessington, 19741.
56. Philippe Jaffre, monnaie et politiques monétaires, 4eme éd, economica, paris 1996.

#### المواقع الإلكترونية:

57. Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2008,p,65, [http:// www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm); 25/04/2018



# قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01: وضعية رصيد ميزان المدفوعات

2016	2015	2014	2013	2012	
(بمليار دولار أمريكي ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)					
-26,217	-27,289	-9,277	1,153	12,418	الرصيد الخارجي الجاري
-20,127	-18,083	0,459	9,880	20,167	الميزان التجاري
29,311	34,565	60,129	64,867	71,736	المصادرات (f.o.b)
27,918	33,081	58,462	63,816	70,583	المحروقات
1,393	1,485	1,667	1,051	1,153	أخرى (خارج المحروقات)
-49,437	-52,649	-59,670	-54,987	-51,569	الواردات (f.o.b)
-7,342	-7,524	-8,141	-6,998	-7,006	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,433	3,475	3,555	3,778	3,822	دائن
-10,776	-10,999	-11,696	-10,776	-10,828	مدين
-1,570	-4,453	-4,814	-4,521	-3,906	دخل العوامل، صافي
2,424	2,192	3,232	3,548	3,733	دائن
-3,994	-6,645	-8,046	-8,068	-7,639	مدين
-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	-0,134	دفع التوائد
-3,967	-6,521	-8,001	-8,002	-7,505	أخرى
-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	-6,342	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,822	2,771	3,219	2,792	3,163	تحويلات، صافية
0,186	-0,247	3,396	-1,019	-0,361	رصيد حساب رأس المال
0,001	0,000	-0,003	0,000	-0,009	حساب رأس المال
1,589	-0,688	1,525	1,952	1,541	الإستثمار المباشر (الصافي)
0,641	-0,459	0,517	-0,384	-0,587	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,144	0,001	0,748	0,062	0,266	السحب
-0,503	-0,460	-0,231	-0,446	-0,853	الإهلاك
-2,044	0,899	1,357	-2,588	-1,306	الأخطاء و السهو، صافي
-26,031	-27,537	-5,881	0,133	12,057	الرصيد الإجمالي
26,031	27,537	5,881	-0,133	-12,057	التمويل
25,557	27,242	5,556	-0,239	-12,216	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,186	0,191	0,347	0,168	0,195	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0,288	0,104	-0,022	-0,062	-0,036	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
					مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
114,138	144,133	178,938	194,012	190,661	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
22,747	27,174	30,088	35,402	36,667	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
45,005	53,066	100,234	108,971	111,045	سعر الوحدة لمصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

الملحق رقم 02 : تطور الوضعية النقدية في الجزائر

صفحة البتود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإراض	وإداع للتطبيق على الواردات	الكتلة النقدية							
				شبه النقود	النقود				التداول النقدي خارج بدم	وإداع لدى حساب البريد التجاري	
					وإداع لدى البريد التجاري	وإداع لدى الخزينة	وإداع للإطلاع	وإداع لدى حساب البريد التجاري			
4 525,1	3,8	24,4	325,2	3 333,6	590,3	758,7	3 536,2	2 952,3	7 681,5	11 015,1	2012
4 809,0	3,7	25,2	366,7	3 691,7	621,1	860,2	3 564,5	3 204,0	8 249,8	11 941,5	2013
6 137,7	3,6	27,1	391,6	4 083,7	694,5	788,8	4 460,8	3 658,9	9 603,0	13 686,8	2014
8 859,4	3,7	25,1	627,5	4 443,4	707,4	537,2	3 908,5	4 108,1	9 261,1	13 704,5	2015
8 599,6	3,8	21,8	741,1	4 385,2	785,7	455,1	3 879,6	4 539,7	9 660,1	14 045,3	أكتوبر 2016
8 714,6	3,6	21,4	744,9	4 403,7	762,6	480,9	3 866,5	4 530,3	9 660,3	14 064,0	نوفمبر 2016
8 628,1	3,5	20,6	716,6	4 409,3	759,4	405,0	3 745,4	4 497,2	9 407,0	13 816,3	ديسمبر 2016
8 603,0	3,6	20,2	756,8	4 496,1	766,5	397,0	3 860,2	4 548,3	9 571,9	14 068,1	جانفي 2017
8 686,9	3,6	19,7	721,1	4 538,8	812,0	419,9	3 801,3	4 569,4	9 602,7	14 141,5	فبرفي 2017
8 719,2	3,5	18,9	708,7	4 578,5	810,4	445,2	3 884,4	4 588,6	9 728,6	14 307,1	مارس 2017
8 779,6	3,5	18,4	699,4	4 590,8	814,3	434,4	3 713,0	4 578,8	9 541,6	14 132,3	أفريل 2017
7 899,1	3,6	18,1	726,9	4 587,4	806,1	401,9	3 762,0	4 593,6	9 563,5	14 150,9	ماي 2017
7 881,8	3,7	17,5	764,0	4 578,0	845,7	339,9	3 980,6	4 661,9	9 828,1	14 406,1	يونان 2017
8 068,5	3,8	17,3	741,4	4 626,1	831,6	392,8	4 077,0	4 696,6	9 998,1	14 626,2	جويلية 2017
8 239,0	3,9	17,1	747,3	4 675,8	803,1	354,2	4 072,9	4 806,7	10 036,8	14 712,6	أوت 2017
8 602,8	3,9	16,9	763,3	4 653,7	811,5	278,9	4 007,1	4 822,6	9 920,1	14 573,8	سبتمبر* 2017

(\*) - وضعية مؤقتة

التسلسل البياني 1.3: المؤشرات النقدية

